

العدد 46
ابريل 1980
الثن 2,50 ف

الإختيار الثوري



حلفت

العربية

السمودية

اشكالية
العمل الديمقراطي

المغرب

مقابله مع الراحل محمد بن صالح
النظام التونسي كشف عن بن بوعبيدة

السجون المغربية :

مقابر لرفن الالهيا

لا.. لتزوير الحقائق

باسم القضية الوطنية

بتاريخ ١٣ مارس نشرت جريدة "المحرر" في عددها رقم ١٨١٤ مقالا تحت عنوان "تعبئة العمال المهاجرين للدفاع عن الوحدة الترابية". وباعتبار انعدام أدنى حد من المسؤولية والاخلاقية في هذا المقال المذكور، وباعتباره قمة في التشويش والدس فاننا نحن العمال المغاربة أنصار الاختيار الثوري بهولاندا، نود اثارة انتباه الرأي العام المغربي عامة والمناضلون الاتحاديون خاصة الى النقاط التوضيحية التالية :

١ - لم ينعقد المهرجان المذكور باستدعاء مباشر من الاتحاد الاشتراكي بل باستدعاء من ما يسمى بـ "رابطة المعلمين" و "الاتحاد الديمقراطي للعمال المغاربة بهولاندا". أي كما يقول المقال "مناضلو الاتحاد الاشتراكي في هولاندا". وذلك بحضور كل من الداودي ادريس والخصاصي محمد. فيما يخص الرابطة، يعرف الخاص العام بهولاندا أنها تأسست عبارة من مجموعة من المرتزقة بدفع غير مباشر من طرف السلطات المغربية هنا وتضم في مكتبها (الذي يشكل في نفس الوقت قاعدتها) عناصر معروفة بارتباطها بالودادية البوليسية. أما الوليد الممسوخ المسمى بـ "الاتحاد الديمقراطي" فهو مجرد اسم ظهر في فبراير سنة ١٩٨٠ بغرض تقسيم الجالية

الادهي ذلك يمكن له أن يرسل أطباء في طور التدريب - هذا ما يقع في غالب الاحوال - بكل ما يحمله ذلك من انعكاسات وخيمة على صحة السجناء بحكم ضعف وقلة تجربة هؤلاء الأطباء. أما الدواء الصالح والمستعمل لكل الامراض فهو أقراص الاسبرين. دون الحديث عن الفوضى الضاربة أطنابها والمتاجرة بالادوية وبالاموال المخصصة للعناية الصحية. أما فيما يخص تحاليل الدم، فهي لا تتم ولو أوصى بها الطبيب. ومما يبرز مدى تردى الوضع أن الطبيب لا يستعمل وسائل الكشف الطبي أبدا، فهو يكتفي بتوجيه أسئلة للمريض من وراء مكتبه ليخط بعد ذلك وصفة طبية قل ما تختلف من حالة لآخرى، أما معالجة الاسنان فهذه المسألة غير واردة في قاموس طبيب الاسنان، فهو لا يأتي، ونادرا ما يفعل، الا ليقطع الاسنان. أما المعالجة من طرف اخصائي فهذا أمر أصبح يطابق المعجزة.

هذا مجرد مثال بسيط عن واقع مزرى لا يكف عن التردى من يوم لآخر. ان اثارة انتباه الرأي العام الوطني والدولي حول هذه القضية، وتوفير تعبئة نضالية حولها أصبح مسألة ملحة ومطروحة بحدة. ان نضالات المعتقلين السياسيين أنفسهم لتحسين ظروف الاعتقال والمعاملة في السجون المغربية، ما انفكت تتعاضد وتتقوى. فالمطلوب اليوم هو دعم هذه النضالات واعطاء هذه القضية حجمها الاساسي والمهم في صيرورة النضال ضد الطبقات السائدة.

اذا كان أقطاب الاصلاح يطبعون الواقع السياسي العام في المغرب بجو من البلبلة والتشويش بأطروحاتهم الانهزامية فان واقع القمع هو من الصلابة بمكان لكي يقف شاهد حي على زيف وبطلان ادعاءات النظام من جهة ودعايات الاصلاح عن الديمقراطية من جهة ثانية. فالوقائع والاحداث الثابتة الملموسة تثبت يوما عن يوم، مدى انعدام أبسط الحريات الديمقراطية بل مدى تدهور حقوق الانسان في المغرب اليوم لدرجة صارت تقارب معها العدم. ففضلا عن المحاكمات الصورية التي أصبحت من جوانب الحياة اليومية العادية، هناك ظروف الاعتقال ووضعية السجون المغربية التي تدهورت بشكل خطير. وان موت عدد من السجناء السياسيين أصبح مؤشرا بالغ الدلالة عن خطورة الوضعية التي يتواجد فيها المعتقلون السياسيون بالمغرب.

ان أبرز مثال عن هذا الواقع المزرى، هو الوضعية الصحية التي يعيشها عدد من المعتقلين في مختلف سجون المغرب. وذلك من جراء سوء التغذية من جهة وقلة العناية الصحية في حالة تواجدها من ناحية ثانية. فالمضاعفات الخطيرة المترتبة عن ظروف التعذيب وسوء التغذية والاهمال التام أخذت تشمل أكثر فأكثر من المعتقلين السياسيين وبخطورة متزايدة. ففي مكناس، على سبيل المثال، لا يستطيع الطبيب سوى عيادة ما لا يزيد من عشرة معتقلين. فضلا عن أن اهمال الادارة وتهاونها يسمح للطبيب بزيارة السجن وقتما يشاء. بل

بما أنها نتيجة مجموعة من التناقضات الرئيسية بين الطموحات العميقة لجماهير الشعب والشباب والبنيات الاقتصادية والسياسية والثقافية القائمة في المغرب .

لكن الهجرة الطلابية حديثة نسبيا، حيث لم يكن عدد الطلبة المغاربة بفرنسا قبل ١٩٥٦ يتعدى بضع عشرات فقط.

فبسبب نسبة التمدد الضئيلة (٨،١٨٪ سنة ١٩٥٥) لم يكن يصل الى التعليم العالي الا عدد قليل جدا من المغاربة، فمن ١٩١٢ الى ١٩٥٥ لم يكن هناك أكثر من ٦٤٠ حاملا للباكالوريا، من ضمن ١٠ ملايين نسمة غداة الاستقلال الشكلي .

غير أن حاجة الدولة الى الاطر في جميع الميادين وعلى جميع المستويات، وبموازاة تمدد كثيف في التعليم الابتدائي من سنة ١٩٥٦ الى ١٩٦٠ تلقت المؤسسات الثانوية والجامعية أعدادا لا يستهان بها من التلاميذ والطلبة .

لكن ضعف التجهيز والتأطير، مقرونا بهيمنة النظام التعليمي الفرنسي دفع بجزء من الطلبة المغاربة الى الخارج والى فرنسا على وجه الخصوص .

ومنذ ذلك الوقت والجامعات الأوروبية العربية تتلقى أعدادا متزايدة من الطلبة المغاربة، كما تشهد بذلك الارقام الرسمية التالية المتعلقة بفرنسا :

١٩٦٩ - ١٩٧٠	٢٢٢١
١٩٧١ - ١٩٧٢	٢٦٣٠
١٩٧٢ - ١٩٧٣	٢٩٧٨
١٩٧٣ - ١٩٧٤	٤٤٥٣
١٩٧٤ - ١٩٧٥	٦٠٠٠
١٩٧٥ - ١٩٧٦	١٤٠٠٠
١٩٧٦ - ١٩٧٧	٢٠٠٠٠

والملاحظ، انطلاقا من هذه المعطيات، هو تصاعد وتائر الهجرة الطلابية منذ ١٩٧٢، وهو تصاعد مس في نفس الوقت الهجرة العمالية .. وهذا ليس من قبيل الصدفة، بل يجد

البقية على ص ١٥

لماذا يصدر النظام المغربي الطلبة الى الخارج ؟

يعيش الطلبة المغاربة بأوروبا، كالعديد من الجاليات الطلابية الأجنبية في السنوات الأخيرة تحت ضغط وتهديد قوانين عنصرية تندمج في سياق العمل على الحد من الهجرة ومراقبتها الذي دخلت فيه بكل عنف وجدية بعض الحكومات الأوروبية، والفرنسية منها على الخصوص، التي تحتضن ٩٠٪ من الطلبة المغاربة الموجودين بالخارج . وأمام هذه الأوضاع الجديدة، بدأ الطلبة الأجانب في تنظيم حملات احتجاج مختلفة الاشكال وبمساندة الحركة الطلابية الفرنسية بوجه خاص .

وبالنسبة اليها فان هذه المهام الجديدة تستلزم الوعي أكثر من أي وقت مضى بأسباب الهجرة الطلابية المندرجة في اطار سياسة تصدير الطلبة التي ينتهجها النظام المغربي منذ سنوات وتتصاعد وتاثرها باستمرار .. وذلك حتى يتمكن الطلبة المغاربة بالخارج من وضع شعاراتهم النضالية في اطارها الصحيح وأبعادها الحقيقية .

يبلغ عدد الطلبة المغاربة بالخارج أزيد من ٢٠.٠٠٠ ويمثل هذا العدد أول جالية طلابية بالخارج و ٢٠٪ من الطلبة الأجانب بفرنسا . وإذا كان النظام المغربي، على لسان رئيس دولته يفتخر بكونه النظام الوحيد في العالم الذي صدر ٢٠ ألف طالب الى الخارج، فانه بذلك يكشف عن توجه ثابت لديه في تطبيق المعاهدة الاستعمارية الجديدة في الميدان الثقافي .

ان أسباب الهجرة الطلابية هي من نفس مستوى الهجرة العمالية

المغربية ومحاولة ضرب اطارها الجماهيري، أي جمعية العمال المغاربة بهولاندا . وكان وراء خلق هذه المنظمة الوهمية ادريس الداودي من الاتحاد الاشتراكي بالاعتماد على مرتزقة مفضوحين بهولاندا .

٢ - كان حضورنا في المهرجان المذكور مع باقي مناضلي الجمعية لوضع النقاط على الحروف بخصوص الوثيد الممسوخ الذي يريد بعضهم فرضه على الجالية . فكانت أسئلتنا بالتالي مرتكزة حول نقطة واحدة وهي : أن يتفضل مبعوثي القيادة الإصلاحية بتفسير أسباب تأسيس هذا "الاتحاد" وتوضيح موقفهم من الجمعية الموجودة ومن نضالاتها . وكانت هذه هي النقطة الوحيدة التي دار حولها النقاش . ولم تثر القضية الوطنية بتاتا في المهرجان المذكور ولا نوقشت .

٣ - اتهمنا المقال المذكور بأننا حزب الأجنبي، ونحن نقول لموجهي الاتهام أننا لسنا في حاجة لدروس في الوطنية من طرف من زكوا خيانات النظام ومساوماته على وحدة التراب ووحدة الشعب ومن وضعوا أنفسهم كامتداد كاريكاتوري للاممية الثانية في بلادنا .

٤ - ان من يريد التنفيس عن أزمته داخل الوطن بالبحث عن سند جماهيري ما في الخارج، لن يحصد سوى الفشل الذريع . وكيف لا وهو يستعين في ذلك بأطر أكل عليها الدهر وشرب وتجاوزتها الاحداث الى غير رجعة .

٥ - ان بعض فاقدى الجذور، الذين يسعون وراء التسميم واقامة الحواجز المصطنعة ما بين المناضلين، بشتى الوسائل، بما فيها اللجوء الى تشويه الحقائق، لن يعملوا في نهاية المطاف الا على عزل أنفسهم أكثر فأكثر . أما المناضلون المخلصون، أي كان موقعهم، فلن تنال كل هذه المحاولات من مواقفهم الاساسية، ولن تمس مستقبلهم المشترك . ■

اشكالية العمل الديمقراطي

الوطنية والديموقراطية جملة وتفصيلا، بدعوى أنهما تخدمان أولا وأخيرا مخططات النظام وطبقته، ويدعوا إلى تأييد تكوين دويلة بالصحراء المغربية، وإلى مواصلة العمل السري كامكانية وحيدة للممارسة الثورية في هذه المرحلة.

— والثاني الذي انساقت فيه أغلب قيادات الحركة الوطنية والتقدمية، هو الذي يزعم إعطاء الأسبقية للمسألة الوطنية على قضايا الصراع الطبقي، بدعوى أن النظام له مصلحة في استرجاع الصحراء، ويمكنه بالتالي أن يصبح وطنيا. ومن ثم ضرورة دخول اللعبة كما يطرحها النظام بدون شروط إضافية، لأن المرحلة لا تحتل ذلك، والقبول بالتحالف معه ضمن "الاجماع الوطني" ضد العدو الخارجي، والقبول أيضا بترك كامل المبادرة لديه ليقود هذا الاجماع، بل القبول بتنفيذ المهام التي يخطط لها، باسمه ونيابة عنه كلما طلب منها ذلك. ويرتبط هذا الطرح على صعيد القضية الوطنية، بعزم هذه القيادات اشراك أحزابها في الحملة الانتخابية بهدف الاستفادة من الأوضاع الجديدة.

— أما الاختيار الثالث والتميز عن الاثنين السابقين، فانه ينطلق من استمرارية النضال التاريخي للشعب المغربي ضد أعدائه الداخليين والخارجيين، ومن صحة وسلامة تشبته بسيادته الوطنية، وكذا دفاعه ونضاله من أجل فرض الديمقراطية، مكان استبداد الحكم المطلق، ويوفر بالتالي، وبناء على التحليل الملموس لطبيعة المرحلة، الربط الصحيح ما بين النضال الوطني من أجل مطلب كان ولا يزال مطلبا شعبيا قبل أن يكون مطلبا للدولة — ونعني بذلك استكمال السيادة الوطنية — والنضال الديمقراطي كشكل من أشكال النضال وجب تسجيله ضمن خط وطني ثوري شامل يربط وينسق بين جوانب الصراعين: الوطني والطبقي. ومن ثم، الرد على مخططات ومناورات النظام بالشكل الذي يجعل الجماهير

أد أنه من المؤكد والواضح أيضا، أن الازمة التي اختنقت النظام، وبلغت ذروتها في أواخر ١٩٧٣، ليست إلا نتيجة للصراع الطويل والمرير الذي خاضته جماهير شعبنا، ضد السياسة اللاشعبية القائمة، ذلك الصراع الذي تعددت أشكاله ومظاهره، اجتماعية كانت أم سياسية، وأحيانا عنيفة، والذي عمقه انفجار التناقضات داخل الجيش نفسه الذي فشل النظام في جعل منه أداة قمعية موجهة ضد الشعب المغربي. ولقد احتلت الطبقة العاملة، وفقا لدورها التاريخي وقدراتها الكفاحية، مكان الصدارة ضمن هذا الصراع، وهي لم يخمد كفاحها المطالب أو السياسي يوما واحدا..

وهذه العوامل كلها هي التي أجبرت النظام — غداة المحاولتين العسكريتين اللتين كادت أن تطيح به — وأرغمته أرغاما، للبحث على مخرج يخفف من حدة العزلة، ومن أزمة الثقة التي نشأت بينه وبين حلفائه الامبرياليين أنفسهم.

وبناء على هذا الصراع المحتدم الذي خاضه شعبنا، والذي ولد عزلة النظام، وكان من المفروض أن يستفيد منها كامل الاستفادة، طرح السؤال بالحاح حول موقف الحركة التقدمية من اشكالية العمل الديمقراطي، والتكتيك السديد الذي عليها نهجه أمام "مسلسل التحرير والديموقراطية" الذي يطرحه النظام، علما بأن الجانبين، الوطني والديموقراطي، يرتبطان ارتباطا وثيقا. ولقد تصنفت المواقف اجمالا في ثلاث اختيارات: — الاول يرفض القضيتين

عندما عزم النظام الدخول في تجربة برلمانية جديدة، بموازاة مع ركوبه موجة الوطنية بعد أن اكتشف — عشرين سنة من بعد الاستقلال الشكلي — أن هناك أراضي مغربية لا زالت تحت نير الاستعمار المباشر، عندما قرر ذلك، فان أغراضه وأهدافه المعلنة أو المبيتة كانت واضحة تمام الوضوح.

لقد عمل من خلال ذلك على الخروج من الازمة الداخلية والخارجية التي اختنقته، واستهدف توفير الجو الملائم "للاجماع الوطني" الذي أراده حوله، "والسلم الاجتماعي" الذي أراد فرضه على الجماهير الفقيرة، بايجاد واجهة شكلية تغطي عن جوهر سلطته المطلقة وحقيقة طبيعته الاقطاعية الكومبرادورية. انه لم ينو في يوم من الايام التنازل عن جزء من هذه السلطة. المقصود فقط، توفير هامش "ديموقراطي" وجب ضبطه بكل الوسائل حتى لا تتجاوز التجربة الحدود المرسومة لها، وان اقتضى ذلك استعمال جميع وسائل التزوير والغش، والقمع بشتى أشكاله.

ولكن، هل عمل النظام كل هذا عن طيب خاطر؟ وهل منح هذا الهامش بالمجان وعن طوعية؟ أو أنه مارس كل هذا كلعبة بهلوانية يملك القدرة على التحكم في كل أوراقها أولا وأخيرا؟

ان التسليم بشكل تبسيطي بهذه المقولات كحقيقة أحادية الجانب، يكون من باب التصور الخيالي، ويعمل في نفس الوقت على الغاء قدرة الجماهير وكفاحاتها.

الشعبية تستفيد أكثر استفادة من المرحلة. فعوض فك العزلة عن النظام واتاحة الفرصة له لترميم أوضاعه، فان المطروح بالذات، هو المزيد من تقوية موقع القوات الشعبية وتحقيق المزيد من المكتسبات لها، وذلك، بالممارسة العملية الفعالة وفق المحورين المندمجين الاتيين :

— التشبث بحق الشعب المغربي في استكمال سيادته، كمبدأ ثابت لا جدال فيه، مبدأ ينبذ المساومات والتقسيمات والمناورات. وهذا يقتضي وضع خط فاصل، واضح وعلمي، ما بين خطط النظام وتكتيكاته التي لا يمكن في يوم من الايام أن تتعارض مع مصالح حلفائه الامبرياليين من جهة، ومن جهة ثانية الخط الوطني التقدمي المناهض للامبريالية والرجعية، والذي يعتمد، أولا وقبل كل شيء، الطاقات الذاتية والتعبوية للشعب المغربي من أجل التحرير، التحرير الشعبي الحقيقي الذي لا يقبل المساومة على الارض والخيرات والجماهير، وينبذ التقسيم والاققسام مع الامبريالية والرجعية.

— ربط النضال الوطني بالنضال الديمقراطي، الذي من شأنه، اذا ما توفرت شروطه، المساهمة في الرفع من مستوى وعي الجماهير الشعبية، والمزيد من تسييس مختلف فئاتها، وتمريسها على خوض الصراع ضد أعداء الديمقراطية، الشيء الذي يساعد على ادراك من هم حلفاؤها الحقيقيون، والكشف عن طبيعة أعدائها وخصومها المندسين والبارزين، وبالتالي فرز طليعتها الواعية والمنظمة القادرة على الدفع بعجلة الكفاح الوطني الديمقراطي الى الامام.

وهذا يقتضي رفض الدخول في اللعبة كما أعدها النظام، بلا قيد أو شرط — والا تحولت الى تزكية مجانية لنظام كاد يفقد شرعية وجوده بشكل نهائي — بل رسم خطة ووضع برنامج للاستفادة القصوى من الاوضاع، يكون حده الأدنى توفير الحريات

الديموقراطية، الفردية والعامة، بشكل حقيقي وعملي (دون أن يكون بدليها هو الرقابة الذاتية) من حرية التجمع والتنظيم والتعبير والصحافة، الى اطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين الى توفير شروط تجربة انتخابية مراقبة، تشتمل على حد أدنى من النزاهة، علما بأنها مغشوشة ومزورة مسبقا بناء على القوانين الرجعية والشبه الاستعمارية الجارية بها العمل.

ان شروطا من هذا القبيل تضع النظام أمام اختيارين لا ثالث لهما: اما رفض التجربة الديمقراطية حتى بمعناها الليبرالي، فيسقط بالتالي القناع الذي يريد التستر وراءه، ويتم الكشف مرة أخرى عن حقيقته المطلقة، واما أن يرضخ لهذه الشروط الدنيا التي تسمح للجماهير الشعبية بخوض معركتها الوطنية والديموقراطية من منطلق تحقيق المزيد من المكاسب المرحلية، في اطار الاستراتيجية الوطنية الثورية الشاملة.

* * *

واليوم، وبعد التجربة العملية، فماذا يمكننا أن نستخلص من نتائج؟ لقد اتضح من جهة أن الطرح الرفض للقضية الوطنية والديموقراطية معا، طرح مغلوط، تزداد عزلته مع تعمق الشعور الوطني الذي يعم سائر فئات الشعب المغربي.

فان كانت الجماهير الشعبية تعبر بمختلف ردود الفعل عن استيائها لسياسة النظام في هذا المجال، وسخطها عن الاستغلال الفاحش الذي تتعرض له تحت تغطية "الوطنية"، فان ذلك لا يلغي حسها الوطني المتأصل وتشبثها العميق بمغربية الصحراء وبالسيادة الوطنية عامة. وهي قادرة في ظروف تتحرر فيها من أغلال النظام المطلق، أن تمارس استعدادها بحماس، وقدرتها الفعالة على تفجير طاقاتها الخلاقة من أجل خدمة نفس الاهداف. وبالتالي فان الطرح الذي يعاكسها لا يمكنه أن يعبر

عنها ويقودها...

ومن جهة أخرى، فان التطبيل الذي مارسه بعض الجهات لصالح "المسلسل الديمقراطي" يتحول اليوم الى التنديد بـ "المسلسل القمعي" على حد تعبيرها. وذلك بعد أن عبر النظام باللموس، وفي واضحة النهار على أن طبيعته المخزنية ما زالت هي هي، وأن ستار التجربة الانتخابية لم يكن الا واجهة شكلية ليس الا... كما تجلى ذلك في الاعتقالات والخروقات والتعسفات وأعمال العنف والتعذيب والتنكيل، التي عمت كل الفئات الاجتماعية، وكل الحركات النقابية والسياسية المناضلة.

لقد أثبتت التجربة باللموس، أن اعطاء النظام تزكية وطنية، دون فرض الشروط التي من شأنها أن تحول دينامية الاحداث لصالح الجماهير، كان بمثابة اعطائه "شيكاً أبيضاً"، ليتصرف وفق مصالحه الطبقية والخاصة وبالتالي فان سياسة التحالفات مع النظام و"أنصاف الحلول السلبية"، والتكتيكات البرغماتية النفعية التي تفتقد الرؤية الاستراتيجية الواضحة، قد أصبحت اليوم موضع الطعن والتكذيب، وسط أوسع القواعد المناضلة، التي تطرح، وأمام تصاعد القمع وكشف النظام عن أغراضه الجلية، ضرورة الانسحاب من "التجربة البرلمانية"، ووضع الخط الفاصل مع النظام الاقطاعي الرأسمالي لخوض غمار النضال الوطني والطبقي بفعالية وانسجام مع مطامح الجماهير الشعبية.

ومن ثم، فان كل العوامل الموضوعية والذاتية، لا تعمل الا على تأكيد الخط الوطني الثوري، على كافة المستويات، الاجتماعية والسياسية، وهي تخدم كلها لصالح تكتيل وتوحيد طاقات كل الوطنيين والثوريين، كيفما كانت مواقعهم الراهنة، ضد نفس الاعداء والخصوم، كما يعمل أيضا على دحض وازاحة كل التأثيرات السلبية للتوجيهات الاصلاحية المغامرة، على تنظيمات الطبقة العاملة والجماهير الشعبية عامة.

هولندا :

ضد تقنين العنصرية

في أول نوفمبر ١٩٧٩، بدأ في هولندا تطبيق القانون الجديد المسمى بقانون العمل بالنسبة للعمال الاجانب. وهذا القانون كما هو واضح يتعلق بشروط عمل واقامة الهجرة الاجنبية. وهو تنمة لسلسلة اجراءات اتخذتها الحكومة الهولندية في عهد الوزير بورصما.

لقد كان رد فعل الجالية الاجنبية من خلال منظماتها الديموقراطية هو الرفض الكامل للنتائج التي ستنتج عن تطبيق هذا القانون، وذلك على أساس الاعتبارات التالية :

١ - يعني هذا القانون عمليا، طرد آلاف العمال الذين يشتغلون بهولندا دون اقامة قانونية. فبعد سنوات من الاستغلال وفي غياب عدة حقوق أساسية يقدم هؤلاء العمال ككبش الضحية للتنفيس نسبيا عن أزمة الرأسمالية الهولندية.

٢ - فيما يخص فئات العمال الآخرين والمتوفرين على اقامة قانونية، يهدف القانون لـقنين وضعيتهم من خلال القيود الجديدة بشكل يسمح للحكومة الهولندية بالتصرف في الهجرة كما ونوعا حسب حاجياتها ومتطلبات اقتصادها وتحت ستار القانون وبدعمه.

٣ - يكرس هذا القانون الفروق والتمييزات القائمة بين العامل الهولندي من جهة والعامل الاجنبي من جهة ثانية وذلك بهدف تشتيت الطبقة العاملة والحيلولة دون التحام الاجانب والهولنديين للدفاع عن نفس المطالب في نضال واحد ووحد.

ان القانون الجديد يندرج، كما هو واضح فيما سبق، ضمن السياسة الاوروبية على مستوى السوق المشتركة والزامية الى تقنين اوضاع الهجرة

بأوروبا وتحميلها تبعات وعواقب الازمة الهيكلية التي يجتازها النظام الرأسمالي. خاصة وأن هذه الازمة ما انفكت تستفحل وتتأزم أكثر فأكثر.

لقد بادرت المنظمات الديموقراطية للعمال الاجانب وعلى رأسها جمعية العمال المغاربة بهولندا بتنظيم حملة مضادة تجلت خاصة في :

* تنظيم حملات اعلامية لشرح المضامين الحقيقية للقانون الجديد سواء بالنسبة للرأي العام الهولندي أو بالنسبة للعمال المهاجرين أنفسهم.

* تنظيم مداومة اجتماعية لمتابعة الحالات الفردية الخاصة ومعاينة التأثير اليومي المباشر للقانون الجديد، ومساعدة العمال الاجانب على مواجهة الوضع الجديد.

* تنظيم مظاهرات احتجاجية - خمس مظاهرات على وجه التحديد - في عدة مدن بهولندا، كانت آخرها المظاهرة الوطنية التي ساهم فيها الاجانب والهولنديون من كل أنحاء هولندا بمدينة أوترخت يوم ٢٢ مارس الماضي.

اسبانيا

قامت القنصلية المغربية ببرشلونة عن طريق الجهاز البوليسي المسمى بالودادية بتنظيم حفلة دعت اليها كل المتعاونين مع القنصلية والنجرين وكذلك بعض الشخصيات الاسبانية وبعض رجال الاعمال. الى هنا الامر في حد ذاته يهم القنصلية وحدها. غير أن هذه الاخيرة وكعادتها آبت الا أن تغطي مصاريف الحفل المذكور على حساب العمال المقهورين. فخلال الاسابيع الذين سبقا عقد الحفل، أجبرت القنصلية كل عامل مغربي على دفع مبلغ ٥٠٠ بسيطة اسبانية. الشيء الذي خلف استياء بالغاً وسط الحالة المغربية هنا.

وفي الحقيقة، لا يشكل هذا الاجراء استثناء خاصا، بل هو ممارسة عادية عودت بها السلطات المغربية الجالية في اسبانيا غير ما مرة. حيث تختلف المبررات والتفسيرات فقط أما اقتصاص جيوب العمال بمناسبة وبدون مناسبة فهذا أمر جار على قدم وساق. فاذا كان سكوت القنصلية ووداديتها عن المظالم والمشاكل التي تعترض الجالية، سلوكا دائما لا يفاجئ أي أحد، فلتلتمز على الاقل بعدم تضخيم مشاكل الجالية ومضاعفتها بمشاكل وأعباء جديدة ■

* الضغط على النقابات والاحزاب الهولندية لتعديل موقفها من القانون الجديد ولدفع البرلمان الهولندي الى فتح النقاش مجددا حول هذه القضية.

وقد أدت هذه الحملات الى تحقيق نتائج أولية وبخاصة على مستوى الرأي العام الهولندي وتحديدا على مستوى الاحزاب السياسية، حيث جل الاحزاب والنقابات الهولندية راجعت موقفها من القانون الجديد. الشيء الذي تبلور في النقاش الذي دشن مؤخرا في البرلمان حول مدى سلامة القانون الجديد ومراعاته لمصالح العمال الاجانب. وعلى الرغم من أن الحكومة الهولندية لا زالت مصرة على موقفها، فان المنظمات العمالية الاجنبية تواصل نضالها بحزم وكثافة لدفع السلطات الى التراجع.

الا أن الامر المثير للسخط والاستنكار هو موقف اللامبالاة الذي تتخذه السفارة والقنصليات المغربية بهولندا. بل الادعى من ذلك هو التواطؤ المكشوف مع الشرطة الهولندية عندما تحث العمال بدون أوراق على الذهاب الى مراكز الشرطة لجلب أوراق ادارية تسمح لهم بتجديد الجواز.. وفي يوم الاحد ٩ مارس هاجمت عناصر من الودادية التي تشتغل في حضانة القنصلية، كنيسة موسى وهارون بأمستردام حيث يتواجد أكثر من مأتي عامل اجنبي بدون أوراق التجوؤوا الى الكنيسة للتعبير عن رفضهم واحتجاجهم على تطبيق القانون الجديد. وقد جاء هذا الهجوم بعد فترة قليلة من قيام مجموعة من العنصريين الهولنديين بغارة على الكنيسة والاعتداء على عدد من العمال. ان هذه المسألة لا توضح مدى تقاصر الاجهزة المغربية عن أبسط واجباتها فقط بل أكثر من ذلك تبرز ارتباط النظام المغربي المطلق بالرأسمال العالمي لدرجة يصبح معها العمال المغاربة المهاجرون مجرد أدوات للاستغلال وجلب العملة الصعبة دون أدنى حد من الاعتبار والكرامة والانسانية. ■



ياراجل خليه يصب .. هو رايح رايح ..

مع انحسار المد الثوري على امتداد الوطن العربي وتعاظم الردة الرجعية، احتلت العربية السعودية موقعا هاما في الخريطة السياسية وأصبح لها دور متعاظم التأثير في الوضع العربي، لدرجة أن البعض أخذ يتحدث عن الحقبة السعودية. وهذا الامر ناجم بالدرجة الاولى عن تزايد أهمية النفط لا على المستوى الاقتصادي فحسب بل على المستوى السياسي أيضا. ان العربية السعودية بفضل امكانياتها النفطية، وكحلقة أساسية في سلسلة مواقع الارتكاز الامبريالية، تلعب دورا سياسيا رجعيا يتعدى الاطار العربي ليشمل افريقيا وبعض مناطق آسيا. لقد انطلق النظام السعودي من قوته الاقتصادية وقوته المعنوية المستمدة من موقعه بالنسبة للعالم الاسلامي بتواجد الديار المقدسة في السعودية، ليعزز مواقع الامبريالية وليخدم مخططاتها.

في هذا الاطار تندرج السياسة السعودية ازاء القضية الفلسطينية، اذ من المعلوم أن السعودية تشكل حلقة أساسية في مخططات التسوية التي عرفتتها وتعرفها المنطقة والتي تستهدف تكريس الهيمنة الامبريالية الصهيونية الرجعية وسحق كل نفس نضالي بدءا بالثورة الفلسطينية.. كما أن الدور الذي تلعبه السعودية في تمويل جماعات الاخوان المسلمين وما شابههم وفي تغطية نفقات الحملات الانتخابية لليمين بأوروبا وفي تدعيم وتعزيز الانظمة الرجعية العميلة، يضعها في موقع الخادم الامين للمصالح الامبريالية العالمية في المنطقة. ولعل تمويلها للتدخلات السافرة التي قام بها النظام المغربي في زاير يجد ذلك الطموح الامبريالي الهادف الى خلق قوة عدوانية ضاربة ضد الشعوب وقواها التحررية والذي يركز على ثلاثة أبعاد: التوجيه والتسليح والتمويل من الغرب والقوى البشرية من الانظمة الرجعية العميلة كالنظام المغربي، والتغطية المالية من النظام السعودي.

وزيادة على ما تقدم، هناك الدور الخطير الذي تلعبه العربية السعودية في تكريس احتكار الشركات المتعددة الجنسية لخيرات الشعوب وثرواتها وبخاصة النفط. وان دور صمام الامان الذي تلعبه السعودية بالنسبة للاحتكارات العالمية في صف الدول المنتجة للنفط لخير مثال يبرز عمالة النظام السعودي وتبعيته المطلقة للامبريالية العالمية.

واذ نخصص ملف هذا العدد للعربية السعودية، فلاهمية هذه القضايا من جهة ولتسليط الاضواء على جوانب مظلمة في ماضي أو حاضر العربية السعودية وخاصة بالنسبة للقارئ المغربي من جهة ثانية.

■

الاختيار الثوري

الاستعمار يختار "التجزئة" بديلا للوحدة الرجعية

وهكذا قام الصباح باستقطاب عبد العزيز آل سعود وجعله تحت تصرف الاجهزة البريطانية كما أكد ذلك "الماجور ديكسون" في كتابه "الكويت وجارتها" حيث قال: "ويعود الفضل الى الشيخ مبارك الصباح في تدريب عبد العزيز آل سعود وفي ميله نحو الانجليز".

وقد تولت عناصر المخابرات البريطانية، مهام توجيه آل سعود والاشراف مباشرة على تطبيق الخطط، وتوسيع نفوذ العائلة، بقمع ومطاهدة باقي الامراء والملوك ولو أبدوا تعاملهم مع بريطانيا، كالشريف حسين، والرشيد، وذلك نظرا لكون عبد العزيز أو عائلته خير من ينفذ أوامر المستعمر، بحيث أن عناصر الاجهزة البريطانية هي التي تشرف في عين المكان على تنفيذ قرارات لندن لتزكية آل سعود، ومن ضمن هذه العناصر المعروفة "الكولونيل هاملتون" و"الكولونيل واين"، و"المسترجون فيلبي" الذي قضى حوالي ٣٨ سنة كمستشارا لملوك آل سعود وقد جاء في احدي تقاريره: "ان ابن سعود خير لبريطانيا في تنفيذ سياستها وحماية مصالحها في العالم العربي لانه رجل المستقبل والقادر على التنفيذ".

وهكذا بدأت بريطانيا تتآمر ضد الشريف حسين، بعد أن تعاملت معه، لكون هذا الاخير رفض تسليم فلسطين لليهود، متمسكا بالاتفاقية (التي وقعها مع بريطانيا في يناير ١٩١٦، التي تعهدت بموجبها بتنصيبه ملكا على دولة عربية، تضم العراق وسوريا وفلسطين والجزيرة العربية. وقد تخلت بريطانيا عن وعدها بتوقيع اتفاقية "ساكس بيكو"، فساعدت عناصر المخابرات البريطانية الملك عبد العزيز

اختطاف واغتيال المناضل ناصر السعيد

اثر عملية المسجد الحرام قاد النظام السعودي حملة هيستيرية ضد المناضلين السعوديين، أدت الى اعتقال المئات واستشهاد العشرات. وكعادة مثل هذه الانظمة المتسلطة لم يكتف النظام السعودي فقط بملاحقة المناضلين داخل التراب السعودي، بل تعقب كذلك المناضلين خارج الحدود. وهكذا تم اختطاف المناضل السعودي ناصر السعيد من بيروت وتم نقله عبر الجو الى السعودية حيث تمت تصفيته.

والمناضل ناصر السعيد يعتبر من المناضلين الاوائل الذين ساهموا في الانتفاضات العمالية التي حدثت في سنة ١٩٥٢، اضطر على اثرها الى اللجوء الى الخارج.

الجذور التاريخية لعمالة النظام السعودي

كانت منطقة الخليج العربي بصفة دائمة، محل أطماع الدول الاوروبية الكبرى، اذ كانت معظمها تحلم للوصول الى ممرات الخليج، وازدادت هذه الاطماع، عندما بدأت الدول الاوروبية وروسيا القيصرية، ترغب في أن تحل محل السلطة العثمانية. وتنافست فرنسا مع بريطانيا، للتواجد في المنطقة، وفازت فرنسا بفتح قناة السويس، بينما كانت ألمانيا تحاول فرض وجودها عن طريق السكة الحديدية الرابطة بين بغداد والكويت. وكانت هذه الدول تخشى أن تنفرد احداها بالسيطرة على كامل ولضمان مصالح الكل، اتفقت في ما بينها سنة ١٨٥٦ على اقتسام مصالح الامبراطورية العثمانية (أو الرجل المريض كما كانوا يسمونها). غير أن بترول الخليج شكل اغراء جذابا لاميركا مما دفع بها التمسك بفرض سياسة الباب المفتوح.

وخير وسيلة لضمان مصالح الاستعمار، هي البحث عن العملاء ودعمهم كأمرأ وملوك، لقهر الشعوب وفتح المجال أمام الاستعمار ليستنزف خيرات المنطقة وبما أن بريطانيا هي التي تولت السيطرة على شبه الجزيرة، فانها سعت قبل كل شيء على طرد ألمانيا المنافسة من المنطقة، كما عبر عن ذلك أمام مجلس اللوردات وزير الخارجية البريطاني يوم ٥ مايو ١٩٠٣ حيث قال: "اننا نعتبر قيام دولة أخرى بانشاء قاعدة بحرية أو ميناء حصين على الخليج العربي خطرا بليغا جدا على المصالح البريطانية، واننا سنقاوم ذلك حتما بكل ما لدينا من الوسائل".

وهكذا بدأت بريطانيا ترسل عناصر المخابرات الى المنطقة للتخطيط مع العملاء المحللين، والبحث عن العملاء الجدد. وركزوا في البداية على ابطال مشروع السكة الحديدية الرابطة بين بغداد والكويت، وقد ساعدتهم في ذلك مبارك الصباح، الذي تعهد كذلك بمساعدة بريطانيا للاستيلاء على السعودية.

تقدّر بـ: ٣٦٠ ألف ميل مربع .

وأثناء الحرب العالمية الثانية، وبالضبط لما طلبت بريطانيا المساعدة العسكرية من طرف البحرية الاميركية (وطبعا كان ذلك مقابل مساهمة أميركا في تقسيم نفط الشرق الاوسط)، بدأ نفوذ الامبريالية الاميركية يتسع أكثر فأكثر، في حين تقلص النفوذ السياسي والعسكري لبريطانيا، مقابل المحافظة على نفوذها الاقتصادي. وهكذا سمحت الحرب العالمية الثانية أن تدخل أميركا بحصانها الى الشرق الاوسط، مدعمة للدولة الصهيونية، وماسكة بالنظام السعودي كدركي لضرب أي تحرّك حماهيري ذا نفس تقدّمي في المنطقة تحت الغطاء الديني، وباسم محاربة الشيوعية والاحاد .

فالدعم العسكري الذي تقدمه الولايات المتحدة الى النظام السعودي يهدف بالاساس ردع الشعوب المجاورة التي تطمح الى استكمال تحرّرها من الاستعمار والرجعية، وبناء مستقبلها بعيدا عن أي نفوذ أجنبي. وما تدخل السعودية في اليمن الشمالي والجنوبي، وكذا في ظفار بالاشتراك في هذه الاخيرة مع الضباط الانجليز والجيش الشاهنشاهي - سابقا - الا مثل ساطع لا حاجة للغوص فيه كما هو معروف .

وهكذا لم يجد النظام السعودي أدنى عناء في تغيير القناع، وتجديد ارتباطاته مع السيد الجديد . فالكّل يعلم مدى ارتباطات النظام بالسياسة الاميركية، وحرصه على حماية المصالح الامبريالية في المنطقة، وهو في هذا وفيّ لتعهداته التاريخية التي التزم بها مؤسسو النظام ■

عائدات النفط في خدمة أحزاب اليمين في أوروبا

كانت السعودية، ولا تزال، تقوم بالدور الاساسي لخدمة المصالح الاقتصادية والسياسية للغرب . ونظرا لتدفق عائدات النفط الضخمة، فان النظام السعودي لا يتردد في استعمالها لخدمة السياسة الامبريالية، ومحاربة المد التقدمي داخل الوطن العربي وخارجه . وغالبا ما لعبت الاموال السعودية دورا أساسيا في انجاح أحزاب اليمين في أوروبا، كما صرح بذلك عدد من الارراء السعوديين، وأكدوا على وقوفهم مع أحزاب اليمين في كل من ايطاليا والمانيا وفرنسا، "للحيلولة دون وصول لشيوعيين للحكم" في هذه البلدان .

وهكذا وزع النظام السعودي، ما بين سنة ١٩٧٣ وسنة ١٩٧٦، حوالي احدى عشر مليار دولار في ٢٢ دولة من ما أسماه "بالدول الصديقة التي تقاوم خطر الشيوعية"، ومن بينها خمس دول عربية فقط . كما أن الاموال السعودية تساهم بشكل فعال في ترجيح الكفة في الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة .

للزحف على الحجاز "مملكة الشريف حسين" لتنصيبه ملكا على كافة شبه الجزيرة مقابل منح بريطانيا اليد الطولى في تقسيم الوطن العربي، وتسليم فلسطين للصهاينة .

وهكذا تم تنفيذ المخطط البريطاني بطرد الشريف حسين من الحجاز لتتخلص بريطانيا من وعودها . . وفي سنة ١٩٣٩، نصب "فليبي" الامير فيصل بن عبد العزيز وزيرا للخارجية . حيث كان يتلقى تعليماته من طرف لندن، وعندما حضر "فليبي" مؤتمرا لبحث موضوع الهجرة اليهودية اتخذ قرارا باسم الملك عبد العزيز بتسليم فلسطين لليهود . كما أكد ذلك "فليبي" في كتابه "أربعون عاما في الصحراء" حيث قال : "وعندما أدركت خطورة وجوب العثور على حلّ المشكلة، اقترحت اعطاء فلسطين لليهود مقابل استقلال البلاد العربية"، واستقلال الدول العربية يعني تقسيمها الى دويلات صغيرة تسلّم الى عملاء كأمثال ابن سعود . وبكّل بساطة يعود "فليبي" الى السعودية ليخبر صاحب الجلالة بالقرار السليم الذي اتخذه باسم المملكة، وليستمرّ من جديد في تسيير دفة الحكم .

اليوم . . . كالامس

لعلّ أبرز مثال، يوضح وفاء العائلة المالكة في خدمة مصالح الاستعمار، بالامس القريب، أنه لما قام الفلسطينيون بثورتهم الشهيرة سنة ١٩٣٦، ضدّ الانجليز، وشعر الاستعمار بتصاعد حماس الانتفاضة وانتشارها، لجأ الى خادمه المطيع ابن سعود، ليتدخل لدى الفلسطينيين من أجل اقناعهم وتهدئة روعهم، واعطائهم التطمينات بأن بريطانيا سوف تستجيب لمطالبهم وتحقق الاستقلال عن طريق المفاوضات، دون اللجوء الى أساليب "الارهاب والعنف" . وهو نفس الدور الذي لا تزال تقوم به المملكة الى يومنا هذا .

فاذا كانت الامبريالية الاميركية اليوم، هي ذات التأثير الاقوى على النظام في السعودية، عوضا عن بريطانيا، فان التغيير تمّ من سيّد الى آخر، في حين ظلّت عمالة النظام وتفانيه في خدمة المخططات الامبريالية هي هي كما كانت عليه منذ تأسيس الدولة السعودية . ودخول الامبريالية الاميركية الى المنطقة يرجع الى توافر الطاقة النفطية، والحاج الشركات البترولية الاميركية على أخذ نصيبها .

وقد بدأ النفوذ الاميركي منذ سنة ١٩٢٩، حيث جاء المليونير الاميركي "شارلس كزين" الذي أطلق على نفسه لقب "صديق العرب"، وعرض على ابن سعود تقديم خدمات في ميدان البحث عن المياه في الصحراء، بهدف تهيين ابن سعود للتعامل مع الولايات المتحدة الاميركية وربطه بعجلة أخرى من عجالات الامبريالية . وفعلا تمّ له ما أراد، اذ في سنة ١٩٣٣، منح الملك عبد العزيز لشركة "كاليفورنيا" الاميركية حقّ البحث عن البترول في مساحة

نجد، باعتبارهم أصل حكام المملكة، ينظرون بعين الاحتقار الى سكان المناطق الاخرى، انطلاقاً من العداوات السابقة المترتبة عن حروب تأسيس المملكة، ويعتبرونهم مواطنين من الدرجة الثانية.

حكم اقطاعي عتيق

وقد شكلت هذه الفوارق الطبقية والاقليمية، مجالاً خصباً لبروز الحركات المناهضة للنظام، وقد شهدت المنطقة الشرقية في الخمسينات مجموعة من الاضطرابات، قادها عمال شركة النفط "أرامكو"، غير أن السلطات واجهت هذه الانتفاضات بقوات الحرس الوطني، التي لم تتردد في استعمال كافة أنواع القمع والارهاب للقضاء عليها.

وأبرز هذه الانتفاضات التي قادها عمال شركة النفط "أرامكو" كانت سنتي ١٩٥٢، و ١٩٥٦، عندما أصر عمال النفط (٢٠ ألف عامل) على تأسيس نقابات عمالية لتمثيلهم والدفاع عن حقوقهم والسعي وراء تحقيق مصالحهم، غير أن السلطات قمعت هذه المحاولات بقوة، بحيث ثم محاكمة عشرات العمال، واصدار أحكام قاسية في حقهم، كما اضطرب بعض المناضلين الى الالتجاء الى الخارج.

هذا ولحد الان لا يوجد في السعودية، أى قانون يسمح بقيام أى تنظيم سياسي أو نقابي، بحيث يعتبر أى عمل من هذا القبيل بمثابة اجرام يتم معاقبة مرتكبيه بأشد العقاب، غالباً ما يصل الى الاعدام بقطع الرأس أمام العموم. فلا يزال أسلوب الحكم يهيمن عليه الطابع الاقطاعي العتيق، ولا تزال السلطة متركزة لدى العائلة الحاكمة، لدرجة أن المملكة السعودية لم تعرف نظام ميزانية الدولة الا في عهد الملك فيصل، بحيث كانت تسير شؤون الدولة وتنمية المشاريع بطريقة عفوية، ويتحكم فيها بالاساس عناصر الاسرة الحاكمة والطبقة المحظوظة، تحت اشراف الشركات الاجنبية المهيمنة على أغلبية المشاريع الاقتصادية.

وقد كانت أموال العائدات النفطية تصرف من قبل الملك بالشكل الذى يقرره شخصياً أو يوحي به بعض عناصر الاسرة الحاكمة، مما أدى الى فتح الابواب أمام تقديم الرشاوى الى العديد من المقربين، واعطاء الهبات الى مجموعات المحظوظين، وبطبيعة الحال حرمان الاغلبية الساحقة من الشعب من الاستفادة من ثروات البلاد الهائلة، التي يتم توزيعها توزيعاً غير عادل ولا يستجيب لمطالبات المناطق والسكان.

وترجع هذه العقلية المتحجرة لمولوك وأمرأء السعودية الى احتقار الشعب السعودي وعدم الاكتراث به، والى اعتقاد الاسرة المالكة - بحكم تربيتها وتكوينها الفكرى - بأن لها حقاً الاهيا مكتسباً في حكم الجزيرة العربية، مستندة في ذلك الى الصفقة الشهيرة التي عقدتها مع الشيخ محمد بن عبد الوهاب في منتصف القرن الثامن

ملاح عن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية

ان قيام المملكة السعودية، في وضعها الحالي سنة ١٩٢٦، عن طريق القضاء على القوى المنافسة في المنطقة الشرقية ومنطقة الحجاز، وبالاكتفاء على سكان نجد الذين شكلوا العصب الاساسي بالنسبة للنظام الحالي قد نتج عنه بروز فوارق بين سكان نجد من ناحية، وسكان المنطقة الشرقية ومنطقة الحجاز من ناحية أخرى.

وقد زاد من حدة هذه الفوارق اكتشاف البترول، واهتمام الغرب بالسعودية، كمورد أساسي لمادة النفط، فكان من الطبيعي أن تتدفق عوائد النفط على طبقة دون أخرى، مما أدى الى حصول بعض الفئات على امتيازات مالية - خاصة في نجد -، بدأت تكبر وتزداد مع ازدياد العائدات النفطية، وفي نفس الوقت يزداد ارتباط هذه الفئات مع الامبريالية وروءوس الاموال الاجنبية، التي تعمل على تركيز النفوذ الاجنبي في السعودية. وقد أهدت هذه الارتباطات الى انعكاسات وتطورات عديدة، منها خلق مراكز نفوذ متعددة داخل العائلة الملكية نفسها، ومحاولة خلق قوى عسكرية مسلحة بهدف تثبيت مختلف مراكز النفوذ، وبناء القوى المستقبلية التي يمكن الارتكاز عليها.

وقد نتجت عن هذه الاوضاع، بروز طبقة غنية غناء فاحشاً، وظل توزيع الثروة مقتصر على أفراد هذه الطبقة السائدة، بينما ظلت الطبقات المسحوقة، تعيش بعيدة عن أى استفادة من التطورات التي جلبتها العائدات النفطية، وحتى ضمن منطقة نجد التي تعتبر العضد الاساسي للعائلة الملكية. وبالإضافة الى هذه الفوارق الطبقية، هناك أيضاً الفوارق الجهوية التي يلعب النظام عليها من أجل استمرار سيطرته، بحيث يغذى هذه الفوارق سواء ضمن المنطقة الواحدة، أو بين منطقة وأخرى، الى درجة أن أهل

أدت الى تطوير الجيش وتسليحه، وايفاد عدد كبير من الطلاب الى الخارج، الشيء الذي ساعد على ظهور مجموعة التقنوقراط المتخرجين من الخارج، وبروز عناصر كومبرادورية استطاعت أن تنمو بسرعة نتيجة زيادة مشتريات الدولة، واندفاعها وراء المضاربات العقارية، بحيث يستولون على مساحات واسعة من الاراضي خاصة المحيطة بالمدن ثم يعيدون بيعها للحكومة بشكل خاص، ونفس الشيء في المناطق التي تمر منها أنابيب البترول .

حدة الفوارق الاجتماعية

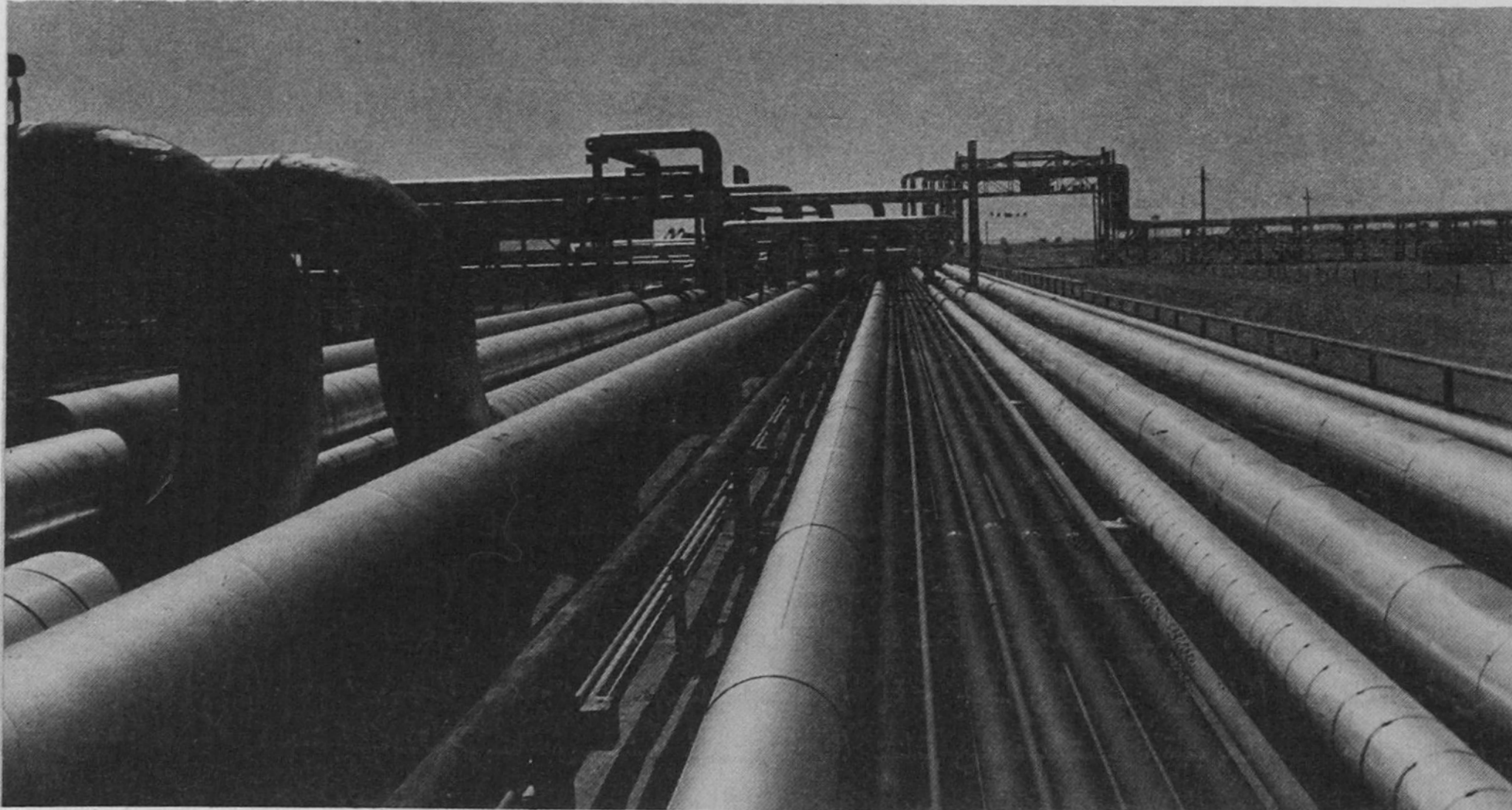
ومن الصعب ايجاد دراسة متكاملة ومدققة للمجتمع السعودي، نظرا لتشعب تركيبه من جهة وغياب الاحصائيات العامة من جهة أخرى. والاحصاء الوحيد الذي تم انجازه كان سنة ١٩٧٤، وقد ظلت نتائجه سرية، لم تنشر لحد الان، وذلك لان النتائج والحقائق التي كشفتها الاحصائيات كانت على عكس توقعات السلطة. فعدد السكان في أغلب التقديرات لا يتجاوز خمسة ملايين نسمة. ويتراوح عدد الاجانب الى حوالي ثلاثة ملايين، من بينهم مليون يمني وخاصة من اليمن الشمالي بالإضافة الى السودانيين والباكستانيين والمصريين وغيرهم. غير أن الظاهرة الجديدة المنتشرة في السعودية بصفة خاصة، وفي منطقة الخليج بصفة عامة هي تواجد الكوريون الجنوبيون، اذ يصل تعدادهم في السعودية الى ثمانين ألف، ورغم أن تواجدهم يحمل طابع العمل داخل المؤسسات والمقاولات والشركات، فان تواجدهم الحقيقي يدخل ضمن قوات عسكرية احتياطية، مستعدة للتدخل لمساعدة القوات السعودية كلما دعت الضرورة الى ذلك، فكل الكوريون مدربون تدريباً عسكرياً عالياً، وأغلبهم يكون خاضعاً للتجنيد العسكري.

عشر والتي تقتضي باقتسام السلطة بينهما، فلاسرة السعودية السلطة في السيطرة في الجزيرة وللاسرة الوهابية السلطة الدينية .

فالحكم السعودي لا يجد ما يربطه بالشعب سوى التسلط عليه واستخدامه لتحقيق أغراضه العائلية الملكية، وهو في نظره هذه ينسجم تماماً مع تاريخه البدائي وتقاليد القبلية البالية، ومنطلقاته السياسية القائمة على عدد من الاعتبارات الزائفة. وقد عبر الملك عبد العزيز عن مدى الاحتقار الذي يكنه للشعب السعودي، عندما صرح الجماهير النجدية في احدي المواقف بقوله "لا تظنوا أن لكم كبير قيمة عندنا، أنتم عندنا مثل التراب".

والشعار السعودي المكون من سيفين ونخلة يعبر بوضوح عن العلاقة التي تربط بين الحكام والشعب، فالنخلة ترمز للجلد والسيفين يرمزان للقتل والارهاب. كما أن الاسرة السعودية اعتمدت في تثبيت سلطانها على تحالفاتها مع القوى الاستعمارية ذات النفوذ والمصالح الكبرى. فمن أجل اخضاع الشعب العربي في الجزيرة تحالفت مع الاستعمار البريطاني منذ نشأتها كاسرة متسلطة حتى الحرب العالمية الثانية، ثم تحولت عنه الى الاستعمار الأمريكي، بحيث أصبحت أحد وجوه البشعة في المنطقة العربية. وفي السنوات الاخيرة، وخاصة بعد مجيء فيصل، بدأت المحاولة لاقامة ما يشبه الدولة المتكاملة، أي دولة لها مؤسسات وفيها مسؤوليات وصلاحيات محددة، ولكن باعتبار طبيعة نظام الحكم البدوي والعشائري، وانعدام توفر تقاليد وأصول راسخة يمكن الاعتماد عليها، ظلت الأوضاع الجديدة تأخذ شكلاً بدائياً لم ترق بعد الى مستوى الدولة المتماسكة.

غير أن ارتفاع انتاج السعودية من النفط، وازدياد عائداته، فرضاً أوضاعاً جديدة، وتطورات كبيرة فيما يتعلق بالبنية الاجتماعية والوضع الطبقي على الخصوص. وقد



النفط . أو قنوات التبعية

خلال الضغط على تحديد الاسعار أو في ترك عائدات النفط تحت تصرف الشركات المتعددة الجنسية . وفي الفترة الاخيرة تتضح حقيقة أساسية ذات عواقب وخيمة على الثروة البترولية العربية السعودية : لقد كانت أمريكا تخطط على أن يصل انتاج البترول الى ٢٠ مليون برميل يوميا سنة ١٩٨٥ . وهذا المخطط يهدف الى استنزاف الثروة وتحصيل القدر الاكبر من النفط والعائدات المالية بأسرع وقت . لقد أدى هذا الامر الى الحاق أضرار كبيرة بحقول النفط . ذلك أن السرعة المبالغ فيها في الاستخراج أدت الى اختلاط كميات كبيرة من الماء مع النفط .

وقد لعبت السعودية باستمرار، دورا أساسيا في الضغط على مؤتمرات الدول المنتجة لتحديد سعر البرميل بشكل يرضي الشركات الاجنبية المستفيدة . كما أن النظام السعودى يصير باستمرار على أن يكون الدفع بالدولار وأن تودع العائدات النفطية في الابناك الغربية .

وآخر مثال على ذلك هو اجتماع الدول المنتجة للنفط في كاراكاس، حيث لجأ النظام السعودى ودول تابعة له الى تحديد حد أقصى لسعر بترولها قبل الذهاب الى المؤتمر وفرضه مسبقا كسعر أقصى .

ولم يتوقف النفوذ الأمريكى عند توجيه السياسة النفطية والمالية للمملكة السعودية لصالح الولايات المتحدة فحسب، بل تعداه الى التدخل المباشر في رسم السياسة الاقتصادية والسيطرة عليها عن طريق السيطرة المباشرة في ادارة المرافق الاقتصادية ورسم الخطط الانتاجية، عن طريق الخبراء والاجهزة الأمريكية، وذلك بمقتضى اتفاقية التعاون الاقتصادى والفنى والثقافى والعسكرى التي وقعها الامير فهد بن عبد العزيز وهنرى كيسنجر عندما كان وزيرا للخارجية في ١٩٧٤/٦/٩ . وتقضى هذه الاتفاقية بتشكيل أربع فرق مشتركة للإشراف على التصنيع والتعليم والزراعة والبحث العلمى .

وهكذا لم يكتف النظام السعودى بفتح الابواب أمام زحف الشركات المتعددة الجنسية، ورؤوس الاموال الأجنبية لتنهب خيرات الشعب السعودى، بل ربط البرامج الدراسية ومناهج التعليم والمؤسسات التعليمية بصفة عامة، بالجمعات الأجنبية ومهد الطريق أمام الاستعمار الثقافى ليستولي على فكر الانسان السعودى، وهكذا ربطت جامعة البترول والمعادن بالجمعات الأمريكية، وربطت كلية الطب في جامعة الرياض بالجامعات البريطانية .

ان النظام السعودى يضيع الفرصة الهائلة التي أتاحت أمام الشعب السعودى لتقوية امكانياته الاقتصادية، والاتجاه نحو ترسيخ دعائم الصناعة عوض الاتجاه نحو التجارة الطفيلية . كما أن النظام الحالى يشكل عائقا أمام الاجيال الحالية والمقبلة، في استغلال خيراتها من أجل تحويل المجتمع السعودى الى دولة حديثة قادرة على أن توفر لجميع أبنائها مستوى عاليا من المعيشة عن طريق تنمية طاقاتها البشرية ومواردها الاقتصادية ■

ومما يزيد من تعقيد التركيب الطبقي للمجتمع السعودى، هو تعدد الموارد الاقتصادية، ووفرة الامكانيات المتاحة لشريحة معينة من المجتمع . فالقانون السعودى يسمح لجميع الموظفين الرسميين في مختلف الادارات أن يمارسوا أعمالا تجارية خارج أوقات عملهم الرسمي، مما شجع على استغلال النفوذ، وتهافت التقنوقراط على مزاوله الاعمال التجارية، والقيام بدور السمسرة . كما يحتم القانون في السعودية على جميع الاشخاص والشركات الاجنبية التي ترغب في ممارسة أعمالها داخل البلاد أن تشترك مع عناصر ذوى جنسية سعودية .

وقد أدى كل ذلك الى اثراء هذه الشريحة الرأسمالية الكومبرادورية ثراء خياليا، عن طريق تعاطي المقاولات الحكومية أو تعاطي احتكار المواد التجارية المستوردة، وبالأخص وسائل البذخ والترفيه، والاجهزة والمعدات ذات الطابع الاستهلاكي . هذا وقد تم منح تسهيلات خاصة للامراء لتمكينهم من احتكار أكبر جانب من التجارة الخارجية .

النفط وتكريس التبعية

ومع ازدياد حجم عائدات البترول في بداية السبعينات، تعهد الملك فيصل للولايات المتحدة الأمريكية، باستثمار أكبر ما يمكن استثماره من عوائد النفط داخل الولايات المتحدة، وقد تم فعلا ايداع معظم الاحتياطي المالى للدولة في المصارف الأمريكية، بالإضافة الى شراء صفقات من الاسلحة، التي تجاوزتها التكنولوجيا الحديثة والتي كانت مكدسة داخل الثكنات الأمريكية، وقد تمت تلك الصفقات بأسعار خيالية .

ان السعودية تعد أول مصدر للنفط في العالم، اذ أنها تنتج أكثر من ١٥ ٪ من الانتاج العالمى، وأزيد من ٢٨ ٪ من انتاج دول الاوبك وأكثر من ٣٥ ٪ من انتاج كل الدول العربية . ويصل حاليا انتاجها اليومى الى ٩،٥ مليون برميل .

وقد أصبح البترول السعودى ذو تأثير أساسى في اقتصاد الغرب، الذى يستورد منه حوالى ٤١ ٪ من حاجياته . (فرنسا أكثر من ٣٠ ٪، اليابان أزيد من ٢٠ ٪ وأمريكا حوالى ٥ ٪) .

ومن سنة ١٩٧١ الى غاية ١٩٧٧، كان الفائض من عائدات النفط حوالى ٤٠ مليار دولار أودع أغلبها في الابناك الأمريكية لدعم الدولار، وجزء منها استعمل كقروض قصيرة المدى في الدول الأوروبية .

وتعتبر السياسة البترولية السعودية أبرز وأوضح مثال على ارتباطها بالولايات المتحدة خاصة والامبريالية بصفة عامة . سواء كان ذلك من جهة حجم الانتاج أو من

نقد المحاور راخل العائلة المالكة

الخلافاً القديمة بين القبائل المتنافسة، وبالتالي الى تفريد وتمييز البدو المنتجين الصغار عن بعضهم، ثم الاقرار قضائياً بحل القبلية، وتعزيز دور الدولة. ولم تثر هذه التغييرات القضائية أية متاعب في البداية، لأنها كانت شكلية ولا تمثل الا التأكيد الرمزي لوحدة البدو داخل الاسلام.

(٤) لم يكن للعشيرة السعودية السائدة في البداية، وسائل لتقليص سلطة العشائر الاخرى مباشرة، ولم يكن جهاز الدولة الحديث يمتد امتداداً كبيراً. ولهذا، فقد كان من مصلحة القبيلة الحاكمة من الناحية العملية، أن تستعمل التنظيم القبلي كأداة في عملية تأطير السكان البدو، تجاوزاً للقوانين والتشريعات التي أقرت قضائياً.

الصراع الداخلي حول السلطة

ولم تعرف المملكة السعودية منذ نشأتها، التنظيم الإداري ولا حتى توزيع المسؤوليات الكبرى، على شكل وزارات كما هو الحال في كافة الاقطار، إذ كان الملك عبدالعزيز هو المشرف على كافة الامور والقضايا. فباستثناء وزارة الخارجية التي أنشأها "الميسر فيلبي"، ونصب فيها ابن الملك، الامير فيصل سنة ١٩٢٤، بهدف تربيته وتهيئته للموافقة على القرارات التي تخدم المصالح البريطانية.

وظلت الامور تسير بهذه الطريقة الى أن أحس الملك عبدالعزيز بأن العجز بدأ يدب في جسمه، وأنه أصبح غير قادر على مواجهة كافة القضايا. وبسبب خوفه من ضياع السلطة، من طرف العائلة بعد موته، أو تشتت المملكة في حالة صراع الامراء على الخلافة، قرر أن يتولى بنفسه نقل السلطات لخليفته، قبل أن تبادره المنية. وهكذا تم انشاء مجلس الوزراء الذي لم يكن في الحقيقة الا مجلساً للامراء، وكان هذا المجلس يضم الملك باعتباره رئيساً للوزراء، ونائب رئيس الوزراء وهو ولي العهد الامير سعود ووزير الخارجية ابنه فيصل، وأضاف منصب وزير المواصلات الذي عين فيه ابنه الامير طلال، كما عين عدداً آخر من الامراء في مختلف المناصب الوزارية. وعقد المجلس أولى جلساته بتاريخ ٥٣/٧/٢٠ في مدينة الرياض، وهي الجلسة الوحيدة التي حضرها الملك عبدالعزيز، حيث تخلى عن رئاسة المجلس لولي العهد سعود.

وعند وفاة الملك عبدالعزيز في ١٩٥٣/١١/٩، انتقلت رئاسة الوزراء الى الامير فيصل مع احتفاظه بوزارة الخارجية، ومن يومها انطلقت الصراعات داخل الاسرة المالكة، ومما ساعد على تشعب هذه الصراعات، تعدد الامراء: فقد خلف الملك عبدالعزيز ٣٦ ولداً، بينما أنجب

نشأت الدولة السعودية الاولى في منتصف القرن الثامن عشر، في فترة انهيار الامبراطورية التركية، وسقطت في بداية القرن التاسع عشر، في عهد محمد علي والنهضة المصرية... كما أن انبعاثها الثاني ونجاحه، في بداية القرن العشرين، جاء مرة أخرى نتيجة ضعف الدولة التركية وتفككها، ومساعدة بريطانيا آل سعود على فرض ميثاق تجمعهم مع أعداد متزايدة من قبائل نجد.

وقد سمح انهيار الدولة العثمانية في سنة ١٩١٨، والمناورات البريطانية، لعبدالعزیز، بالاستيلاء على الاماكن المقدسة في الحجاز (١٩٢٤ - ١٩٢٥) وبالتالي تأسيس دولة آل سعود.

ولم تكن عشيرة آل سعود لتستطيع اثبات وجودها الا من خلال بنيات مجتمع الرعاة الرحل في نجد، وبصفة خاصة من خلال التنظيم القبلي. كما أن ارتقاءها للحكم، كان قائماً على أساس محاولة احداث تحولات عميقة في البنية الاجتماعية:

(١) تجميع عشيرة آل سعود لقيادات القبائل حولها، باغداق النعم المالية عليها، وباقامة علاقات المصاهرة معها، وبالوعود، وأيضا باشراكها في عملية التسييد التي تقودها.

(٢) كان لشبه العقد المبرم بين مختلف أطراف الطبقة الحاكمة البدوية، وشبه الوحدة القائمة حول العشيرة السائدة ضمن هذه الطبقة، التي بدأ يتأكد دورها القيادي، كنتيجة طبيعية، هي تشكيل الاداة المشتركة لهذه الطبقة على شكل نواة لجهاز الدولة، تحت اشراف العشيرة السائدة.

(٣) أدى تجاوز الانقسامات داخل الطبقة الحاكمة الى التخلي عن القوانين القضائية التي كانت تركز

النفوذ، وهم ينحدرون من جهة أهم، من آل السيدري، التي تنتمي إليها زوجة الملك عبدالعزيز المفضلة. في حين أن كتلة خالد، مكونة من كبار أبناء عبدالعزيز. وكان الملك فيصل قبل موته يوازن بين الكتلتين، غير أن الأمير فهد كان يغتنم كل المناسبات السياسية وغيرها، ليظهر أنه بحق مهندس السياسة المستقبلية للسعودية، وغالبًا ما كان يشير إلى محادثيه، بأن الملك فيصل يشكل عائقًا أمام تقدم السعودية وتطورها نحو حكم حديث، يتناسب مع متطلبات العصر. وفي ذات الوقت، كان ولي العهد إذ ذاك الملك خالد، يقضي كل أوقاته في الصيد بالصقور أو سباق الجمال ولا يهتم كلية بالقضايا السياسية.

وعند اغتيال الملك فيصل، بدا أن آل فهد قد أعدوا مسبقًا كل الاحتياطات، وأثبتوا فعلاً شطارتهم في توزيع المهام والحفاظ على مصالح الأسرة وامتيازات أفرادها، وتوزيع غنيمة المناصب بين الكتل بشكل يضمن التوازن المقبول. فأرضيت كتلة الملك خالد بجعله ملكًا ورئيسًا رمزيًا للوزراء، وأرضيت أسرة فهد بجعله وليًا للعهد ونائبًا لرئيس الوزراء مع ممارسته للسلطة التنفيذية للملك، بينما أرضيت كتلة عبدالله ابن عبدالعزيز بجعله نائبًا ثانيًا لرئيس الوزراء مع بسط سيطرته على الحرس الوطني الذي يعتبر الدرع الداخلي الأساسي للنظام، أما كتلة فيصل فأرضيت باسناد منصب وزارة الخارجية لابنه سعود الفيصل.

وكل هذه الكتل، بنسب أو أخرى، ترتبط مباشرة بالمخططات الامبريالية وبالاخص الامريكية منها. فتغذية الصراع وتدعيمه، وتحالف وتنافر الكتل، معظمه يتم تحريكه من طرف القوات الاجنبية. فهذه الاوضاع الفريدة هي التي تحرك الحكم وعلاقات القوى داخل النظام السعودى.

ولكن رغم كل النفوذ الذى تمارسه القوات المحافظة تحت ثقل التقاليد القبلية العتيقة، فإن أمواج التغيير نحو نظرة جديدة للنظام بدأت تهز هذه الجذور القديمة. فهناك جيل كامل، يزداد نمواً بعد يوم، من المثقفين والتقنوقراط الذين تلقوا دراستهم في الخارج، هم دون شك يتطلعون الى نوع جديد مناسب للسلطة، تسمح لهم باختراق كتل الامراء والمساهمة في الحكم.

وقد جاءت أحداث المسجد الحرام، التي هزت ركائز النظام، لتؤكد هذا الاتجاه، وتدفع الى الامام بالعناصر التي ترغب في بناء دولة عصرية، تحت نمط جديد من المؤسسات الشكلية، التي تصلح بالاساس الى تجيير وجه النظام، وازهاره أمام حلفائه، بشكل أكثر مقبولا، كنظام "عصرى متفتح"، قادر على اعطاء حماية أكثر وضمانات أقوى للمصالح الامبريالية في المنطقة. ■

ابنه سعود الذى اعتلى العرش من بعده، ٥٤ بنتا و٥٢ ولدا، أما الملك فيصل ابن عبدالعزيز فلم ينجب غير ٨ أبناء وست بنات، ويبلغ عدد الامراء أكثر من ٣٠٠٠ أمير وأزيد من ٢٠٠٠ أميرة، ينتمون الى عدة أجيال.

وطوال هذه السنوات، لم يتبلور في السعودية أى شكل للحكم في أشكاله الحديثة، ولا أى نوع من المؤسسات بمعناها العصرية. فباستمرار يظل الملك الحاكم المطلق، انطلاقاً من التقاليد العشائرية العربية القديمة، يستمد سلطته من الاسرة أو القبيلة التي ينتمي اليها. وهكذا يكون الصراع الدائر بين الامراء في السعودية عبارة عن سعي الاجنحة المتصارعة لجمع تأييد ولاء امراء الاسرة ذوى التأثير في مجريات الامور، ويقدر عددهم بأكثر من مائة أمير.

وعلى سبيل المثال، في سنة ١٩٦٤، عندما أرغم الملك سعود على التخلي عن العرش لصالح أخيه فيصل، كان ذلك بفضل حصول هذا الاخير على تأييد حوالي ٦٨ أميراً.

ورغم أن الملك يتشاور في أهم شؤونه الحكم مع نخبة الامراء، فإن القرارات النهائية في أى شأن من الشؤون تبقى من صلاحية الملك ليس الا. إلا أنه مع ذلك، يلاحظ أن دور الملك فيصل والسلطات التي كان يتمتع بها في مجال توجيه القرار، والاشراف على تنفيذه، تختلف تماما عن مقدرة الملك خالد.

اغتيال الملك فيصل

واستعداد آل فهد

ان حدث اغتيال الملك فيصل في حد ذاته، لا يمكن فصله عن الصراع الدائر داخل البلاط السعودى. فقد تضاربت الاراء وحتى البلاغات الرسمية التي أذاعتها السلطات السعودية في هذا الموضوع. فتارة يتهمون منفذ العملية الأمير فيصل ابن مساعد، بأنه مجنون، وتارة أنه أداة لمؤامرة خارجية، وتارة أخرى أنه كان تحت تأثير المخدرات... الخ. غير أنه، في الفترة، السابقة لاغتيال الملك فيصل، ساد مناخ مفعم بالنقد والهجوم على سياسته داخل الاسرة المالكة، حيث نعت بالتسلط والتعنت، واصراره على تبوء أولاده مراكز هامة في الدولة، كما كانوا يؤخذون عليه اعتماده على مستشارين من خارج البلد، وعزله لبعض اخوته: مشعل وطلال ومتعب ومشارى... ولا يستبعد أن يكون الأمير فيصل ابن مساعد ضحية اتفاق مع أطراف أخرى في العائلة الملكية، فضلت التضحية به بعد انجاز الاغتيال.

ومن أقوى الكتل، داخل العائلة الملكية حالياً، كتلة الأمير فهد، الذى يعتبر أقوى رجل في النظام، والمكونة منه، ومن أشقائه الستة الذين يحتلون أهم مراكز

تفسيره من جهة في التحولات السياسية التي عرفها المغرب منذ بداية السبعينات، ومن جهة أخرى في نتائج النظام التعليمي اللاشعبي ببلادنا.

فنظام التعليم بالمغرب، من حيث طبيعته الطبقية ومن حيث تبعيته المطلقة للنظام الموروث عن الاستعمار الفرنسي، يقود الى نتيجتين رئيسيتين:

— أولهما، تعاظم الهجرة الطلابية بسبب العقدة الاستعمارية الجديدة في الميدان الثقافي والتي تنظمها وتحمل مسؤولياتها الطبقة الحاكمة في المغرب، في إطار ما يسمى بالتعاون.

— وثانيهما، سياسة الطرد الذي أصبح منهجيا خلال العشر سنوات الاخيرة والذي يمس أبناء الطبقات العمالية والفلاحية الضعيفة، الذين يغادرون المؤسسة التعليمية منذ الابتدائي أو السنوات الأولى من الثانوي.

والحال أن معظم الشباب المهاجرين ينتمون بالضبط الى ضحايا النظام التعليمي بالمغرب. اذن هناك قاسم مشترك في هجرة الشباب الى الخارج، وهو ظاهرة التبعية في جميع أبعادها ونتائجها التي لا تخدم الا مصالح الطبقات السائدة ضد مصالح الجماهير الواسعة التي ترى في التعليم طريقا لتحسين أوضاعها الاجتماعية، ولكنها تصطدم بنتائج سياسة التعليم المنتهجة والتي فشلت، باعتراف النظام نفسه، في تطبيق أهدافها المعلنة في بداية الستينات والمتلخصة في شعارات: توحيد، تعميم، مغربة وتغريب التعليم. فمنذ سنة ١٩٦٢ تم وضع حد لمسلسل تعميم التعليم وشن مسلسل اللاتدريس أو التجهيل والطرد الذي زادت في أهميتهما سياسة فرنسة البرامج، ليس فقط في التعليم الثانوي، بل وفي الابتدائي أيضا، وسياسة فرنسة المدرسين المتمثلة في جلب "المعاونين" في الوقت الذي يوجد فيه التعليم في أقصى الحاجة

الى المدرسين المغاربة وفي الوقت الذي يعيش فيه عدد كبير من المتخرجين (من الجامعات الفرنسية نفسها) تحت سيف البطالة وفي الوقت الذي يلجأ فيه النظام الرجعي الى طرد المئات من رجال التعليم وتشريد عائلاتهم.

ان أزمة التعليم في المغرب تحتد عاما بعد عام.. ويكفي أن نلقي نظرة على التقارير الرسمية نفسها لنقتنع بأن السنوات القادمة سوف تمر تحت عنوان احتداد التناقضات المختلفة الابعاد، المتفجرة المأساوية في آن واحد.. والتي قادت في مستوى سابق الى انتفاضة ٢٣ مارس ١٩٦٥.

ومن هنا نفهم لماذا تمثل الهجرة (الطلابية والعمالية على حد سواء) ضرورة سياسية حيوية بالنسبة للنظام، لانها تساهم في الحد من ضغط أجيال الشباب، وذلك بالرغم من قرارات الانظمة الأوروبية بوقف الهجرة.. لكن هذه القرارات نفسها تجعل من سياسة تصدير الطلبة عنوانا لازمة لم يسبق لها مثيل.. ففي إطار استراتيجية محكمة تستهدف طرد أقصى عدد من الاجانب عن طريق التعسف والمراقبة، تأتي هجمة النظام الفرنسي المتأزم ضد الطلبة الاجانب بسن عدد من القوانين ذات الطابع العنصري وتنظيم قنوات لفرز الطلبة الاجانب ومراقبتهم أكثر ابتداء بشروط التسجيل وصولا الى الطرد ومرورا بتشديد شروط الإقامة.. بل لقد تجاوز الامر في فرنسا تطبيق القوانين المعروفة (قوانين بوني سطلير و أمبير) وأخذ يتحول الى خرق سافر لحقوق الانسان في ظل نظام تجبره أزمة الرأسمالية الى نزع قناعه الديموقراطي تدريجيا.

ان الوعي بأهداف هذه الهجمة، والنضال ضدها مع المنظمات الطلابية الاجنبية الاخرى والفرنسية هي اليوم ضرورة أكثر من السابق، وهونضال يتوجه الى النظام المغربي العميل بالدرجة الاولى الذي لم يحرك ساكنا كما عودنا دائما فيما يخص العمال المهاجرين المغاربة، مقيما بذلك الدليل مرة أخرى على خضوعه المطلق لاستراتيجية المستعمر القديم الجديد ■

● قامت مؤخرا المجموعة المالية "باريبا" ببيع الاسهم التي كانت تمتلكها في شركة "أمنيوم نورأفريكا" (٠/١٩) مقابل مبلغ قدره ٢٥ مليون درهم. ومعلوم أن شركة "أمنيوم أفريقيا" لها مساهمات في عدة شركات مغربية. والمشتري الرسمي هو دافيد عمار "رئيس الجالية اليهودية بالمغرب"، الا أنه من المؤكد أن عدة أشخاص قد استفادوا من العملية، بما فيهم من يوجد على رأس الدولة... وخلافا للقانون الذي ينص على إعادة استثمار المبالغ الناتجة عن عملية بيع من هذا القبيل داخل المغرب، فإن المبلغ المذكور قد تم دفعه بشكل رسمي خارج الوطن، وفي فرنسا على وجه التحديد... هذا مثال عن "وطنية" الطبقة الحاكمة، في وقت تعيش فيه البلاد أسوأ الظروف الاقتصادية وأحلكها.

● قبل أيام معدودة من الاشتباكات الدامية مع القوات الانفصالية بالجنوب المغربي، أشيعت بعض الاخبار الشبه مؤكدة حول اعدام أربعة ضباط سرا، وهم من ضباط الطيران بمدينة مراكش، وذلك في نفس الظرف الذي تمت فيه ترقية الدليمي الى رتبة جينرال... وبعد ذلك بأيام أيضا، أشيع خبر اعدام ضابطين آخرين، قيل عنهم أنهم يعارضون علنيا سياسة النظام.

فماذا وراء هذه التصفيات المتتالية؟ وما هو موقع السيد الدليمي تحديدا، الذي أصبح موضع نقاش وطعن متزايدين، باعتباره فرض على قيادة الجيش فرضا، وباعتبار مسؤولياته في النكسات السابقة والحالية بجنوب المغرب؟

● على اثر زيارته الاخيرة للسعودية، يقال أن الملك قد حصل على مساعدة مالية قدرها مليار دولار...

أجرت "الاختيار الثوري" حوارا مفتوحا مع بعض الاخوة المسؤولين في حركة الوحدة الشعبية، حول الاوضاع العامة التي تجتازها البلاد، كما وجهت بعض الاسئلة المحددة للاخ أحمد بن صالح، الكاتب العام للحركة، المعروف بنضاله ومواقفه من أجل تحرير تونس وتقدمها. وفيما يلي بعض الارتسامات عن الوضع في تونس، ونص المقابلة مع الاخ أحمد بن صالح.

...

المنهجية في كل المستويات، الابتدائي والثانوي وكذلك الجامعي، ويدفع به الى الفراغ والضياع وتحضر له كل الشروط والظروف السيئة للدفع به نحو الانحلال الخلقي، والعنف وتعاطي المخدرات الذي أصبح ظاهرة اجتماعية مستفحلة في أوساط الشباب.

ان انتكاسة التعليم التونسي وانحصر الثقافة الوطنية العربية، يحدث فراغا يضطر فئات من الشباب لملئه بالغيبيات والقيم الغربية التي لا علاقة لها بالحضارة العربية الإسلامية نفسها، بينما تلتجئ فئات أخرى الى الهروب الى الامام، في محاولة لرفض المجتمع ككل، جملة وتفصيلا.

الازمة الاقتصادية

في هذا المجال أيضا - وأساسا - عرفت تونس اجهاضا لكل المحاولات التي قامت بها القوات الوطنية من أجل اصلاح المجتمع. فعندما بدأت التعاونيات تتعمم، وأخذت تمس مصالح المنتفعين والمستبدين، فان هؤلاء لم يترددوا في ضرب التجربة وايقافها، ثم التوجه نحو فتح الاقتصاد الوطني للرأسمال الاجنبي، بدعوى تنشيطه وانماؤه وتكوين اليد العاملة المقتدرة... الخ الا أن النتائج الملموسة تكذب تماما كل هذه الادعاءات، كما تثبت ذلك جملة من المؤشرات الاقتصادية نلخصها في ما يلي:

- الارتفاع الموهل للاسعار - التي كانت خلال الستينات محددة ومسعرة من طرف الدولة - مقابل

البقية على ص 19

أما البرلمان فلقد تحول أيضا الى دولب من دواليب الدولة، ومنع عليه أي انتقاد حتى في القضايا الجوهرية التي تتعلق بالعيش اليومي للناس، وبالأحرى القضايا الوطنية التي تهم مصير البلاد ومستقبلها.

ان مجمل هذه الاوضاع هي التي دفعت الى الازمة السياسية الحادة التي يعيشها النظام، والفراغ السياسي الذي تعاني منه دواليب الحكم نفسها، وبالمقابل، الانتعاش والنمو الذي تعرفه الحركة الوطنية والتقدمية المدافعة عن مصالح الجماهير الشعبية.

الازمة الاجتماعية وانتكاسة التعليم التونسي

أما من الناحية الاجتماعية، فلا أحد يجادل في أن تونس قد قطعت أشواطا مهمة وإيجابية غداة الاستقلال، خاصة في ميدان التعليم، والشببية عامة، وكذا محاولة تحرير المرأة التونسية من أغلال الاستغلال والاستبداد.

الا أن السياسة النخبوية العامة التي أرادت وتريد خدمة مصالح حفنة من المحظوظين على حساب شعب بأكمله، ما كانت الا لتؤدي لنتائج عكسية، نسفت عمليا كل المكاسب الايجابية التي تم تحقيقها بفضل تضحيات ووعي الجماهير وقواتها التقدمية.

فبعد الخطوات الايجابية التي تم تحقيقها في ميدان التعليم خلال الستينات، نرى اليوم الشباب التونسي - وهو يمثل ٥٢ ٪ من مجموع السكان - يتعرض لسياسة الطرد

النظام التونسي - على غرار رئيسه - بلغ مرحلة الشيخوخة...

بعد ٢٥ سنة من "الاستقلال"، يمكن القول أن النظام السياسي الذي فرض نفسه على تونس قد بلغ مرحلة الشيخوخة - على غرار رئيسه - وهو يتعرض اليوم لازمة سياسية من أحد الازمات التي تعرض لها. ان هذا النظام قد تم بناؤه بهدف تركيز كل السلط بيد رئيسه والجماعة المحيطة به، الى درجة أن الاطر الديمقراطية الشابة الموالية للنظام، لا تجد أي مكانة ضمن هذا الاخير. واذا كانت الادارة قد سمح لها بهامش معين خلال الستينات لاتخاذ بعض القرارات والمبادرات، بالرغم من أن هذه القرارات كانت تتخذ بشكل بيروقراطي مركزي، فان مرحلة السبعينات قد عرفت تركيزا تاما للنفوذ بيد الفرد وجماعته. فالحزب الحاكم نفسه، تسيطر على قيادته مجموعة معدودة من الافراد، الذين يتحكمون في جميع المسؤولين، ويعينون كل المسؤولين في جميع المستويات تحت تغطية نظام "التزكية"، الذي يسمونه "ديموقراطية".

وهذا الوضع، ما كان الا ليؤدي الى صراعات داخلية حادة ما بين الاشخاص وجماعاتهم، صراعات على النفوذ يتطاحن من خلالها البعض ضد البعض الاخر، والى افراغ الحزب مما تبقى له من جماهيرية، وتحويله الى جهاز تسود داخله المركزية وتغيب الديمقراطية، وتطغى الصراعات الشخصية المصلحية، بعيدا عن اهتمامات الجماهير الشعبية وطموحاتها.



الاخ أحمد بنصالح

س: ما هو موقفكم من الاحداث الاخيرة في مدينة قفصة، وكيف ترون تأثيراتها على الوضع في تونس.

ما وقع أخيرا في قفصة، انما هو حلقة الانفجارات التي تكررت منذ عشر سنوات. وقد نبهت حركتنا في تحليلاتها أن السياسة المتبعة وكذلك هيكل السلطة السياسية لا بد أن يدفعنا على الانفجار. استمرار القمع والكبت والاحتقار هيا ولا يزال يهيج انفجارات أخرى.

وقد وصلت الحال الان الى أن الضمير الوطني يشعر بالرجوع الى نفس الجو القاتم الذي عرفناه في آخر عهد الاستعمار. ولم ينفع الاستعمار الترقيع والتلفيق والتخدير ولو كان كل ذلك استجابة لنصائح الدول العظمى. ولن ينفع النظام الحالي في تونس، ولا القائمين عليه بالعنف المتواصل، لن ينفعهم الترقيع والتلفيق والتخدير. الحل يكمن في استرجاع الشعب التونسي لسيادته وحرياته حتى يقيم نظاما جديدا مناضلا على طريق شمول التقدم والعدالة والحرية وفي طريق التضامن الكامل مع قضايا الجهة وقضايا الأمة الاسلامية والعربية والقضايا الافريقية بعيدا عن التنازلات الخطيرة التي توجت أخيرا سلوك النظام التونسي المفروض منذ سنوات عديدة.

س: المساعدة الأجنبية التي تلقاها النظام تدل على مدى الارتباط بالقوى الأجنبية، الى أي مدى؟

أراد النظام أن يقاوم انفجارا داخليا فكشف عن مدى تبعيته للحماية

الفرنسية، والتغطيات الامريكية. كنا نندد بمظاهر التبعية دون أن نقيم مداها. والواقع فالنظام هو الذي كشف عن نتيجة السياسة التي يتبعها منذ أوائل السبعينات في مجالي الاقتصاد والثقافة هي سياسة كانت حتما نتيجة انتماء والعودة الى الانتماء الى حماية أجنبية في لون مختلف طبعا، لكن بفعالية أقوى في كثير من المجالات والسلوكات. الان وبعد رعدة قفصة تعمل الكثير من المصالح الأجنبية على توجيه التغييرات في تونس على أساس مغالطات لا تضيف على النظام أي مناعة. وهاته المصالح الأجنبية لها من وسائل "النصح" ما برهنت عليه في قفصة وقبلها في بعض المناسبات الأخرى.

س: كيف ترون أوضاع القوات السياسية بتونس، وما هي آفاقها المستقبلية.

القوى الشعبية واضحة المعالم في بلادنا رغم طبقات الضباب التي تغمرها من جراء القمع ومختلف الأعياب النظام القائم وأعدائه. هناك قوى الحركة العمالية وقوى الشباب هي قوى حية صامدة حركية ولو انتظمت في خلايا متباعدة. ونحن في حركة الوحدة الشعبية ننتمي عقيدة ونضالا الى تلك القوى وما تحمله من مستقبل. لا توجد أي نبذة من حرية والا فانتظام هاته القوى وانتمائنا اليها كان واضحا فعلا. وسيكون اليوم الذي تنجح فيه نضالاتنا ليجعل قوتنا تتجمع وتغير ما ببلادنا. هذا الذي نعتبره بالدرجة الأولى ذا وزن حق. ومعلوم أن القوى العاملة وقوى الشباب وحركتنا هي القوى الوحيدة المعرضة دوما للقمع والاضطراب.

ثم هناك مجموعة الديمقراطيين التي تنادي باصلاح الحال. يداعبها النظام ويلازمها. ثم هو الان قرر ارجاعها الى الحظيرة ولا ندرى ما سيكون الحساب الذي سيجعلها تلعب دورا آخر في هروب النظام الى

التخدير والتلاعب. أو ما سيكون الحساب الذي يجعلها تصمد للاوهام. وهناك كما هو معلوم فئات وحركات مختلفة مشتتة ذات الانتماءات المتنوعة من الشيوعيين "العازمين" على الدفاع عن حوزة الوطن ضد الجيران خاصة... الى عشاق الصين أو العاملين مع كل اتجاه والداخلين في كل لعبة. وهي فئات نتمنى لها العودة الى الاصول التونسية، الى أصولها المغربية العربية الافريقية حتى تتجمع قواها وتصبح بناءة.

وهناك بالطبع - أخيرا وليس آخرا - قوى تنتمي الى هذا الاتجاه أو ذاك وهي قوى كامنة غير محددة الا بأنها وطنية اختارت استعمال العنف للقضاء على عنف النظام. وهي قوى قد تمهد الى قلب كل شيء في تونس.

نحن في حركة الوحدة الشعبية نعتبر أنفسنا قوة تحرر وبناء نتجهج نهج النضالات الشعبية في معناها الواسع ونحافظ على استقلالنا بالنسبة لجميع التأثيرات الخارجية عن تونس وشعبها سواء كانت التأثيرات بالدول الشقيقة وحركاتها أو الدول الأخرى و... مصالحها...

س: المغرب العربي ظل ولا يزال أحد اهتماماتكم. أين هو الان في هاته الاوضاع؟

في مستوى الانظمة هو منذ أعوام متفرقع متطاحن. التفرقع واضح. والتطاحن متصاعد. تعاون بعض النظم مع القوى الأجنبية سيزيد في تشنج الاوضاع في المغرب العربي بأكمله، ويدعم بلقنة عدائية متواصلة.

لو أرادت النظم الحالية أن تسعى الى حلول ملائمة كما يدعى القائمون عليها. لو أرادت النظم الحالية أن تسعى للاستجابة الى أصول التطلعات الشعبية في مجال التضامن في كل المجالات لتهيات الاسباب أو بعضها الاساسي لتغييرات جوهرية في داخل كل بلد، يرتبط

"الاستراتيجية الوحيدة للحسن الثاني هي : التفاوض"

تحت هذا العنوان تعرضت مجلة "باري ماتش - وهي معروفة بانتماءاتها الرجعية الواضحة - الى الاشتباكات الدامية التي شهدتها الجنوب المغربي قائلة :

" لقد امتدت المعركة على جبهة طولها ١٢٠ كلم، وسقط على اثرها ازيد من ألفي قتيل في صفوف الجنود المغاربة، بينما تم تفنيت ما تبقى من وحدتي أحد والزلاقة، اللتان كانتا مكونتين أصلا من ٦٠٠٠ رجل . وبشأن هذا التفنيت، صرح الكومندار اليوسي أن جزءا من القيادة العسكرية قد لاذ بالفرار، وتركت الجنود والضباط لشأنهم .

(...) وهوؤلاء الجنود، هم أغلبهم فلاحون من ضواحي مراكش، أو عاطلون من مدينة الرباط، تم وعدهم براتب مضاعف، بينما لم يتم أداء الرواتب للبعض منهم منذ سنة خلت، كما لم يسمح لهم طوال هذه المدة، بأية عطلة لزيارة عائلاتهم .

وبعد أن تطرقت المجلة للمزيد من التفاصيل حول هذه المعركة، وبعد أن ذكرت أن "البوليزاريو" قد قدم للصحافيين أزيد من ١٥٠٠ أسير من أبناء الشعب المغربي، ركزت في خاتمة المقال على بعض التخمينات والاستنتاجات تدفع الى أن النظام المغربي، سيدخل مفاوضات ومساومات جديدة، حيث قالت :

"ان بعض الجهات داخل الديبلوماسية الامريكية، تدرك أن دولة صحراوية مستقلة ستكون هي ثاني دولة مصدرة للفوسفات في العالم، ولذلك فانها تميل الى فتح المفاوضات وكذلك الشأن بالنسبة للحكومة الجزائرية .

(...) والحسن الثاني يدرك أن عليه اتخاذ قرار حاسم بالنسبة للمنطقة، والا تعرض للعزلة التامة . ولقد صرح مؤخرا أن لديه حلا "لا يعرف سره سوى هو وضميره" . فهل يتعلق الامر بفيدرالية للمغرب العربي؟ ... ■

السفير

مهمة الحسن الثاني بين الرياض وبغداد

(...) ان جولة الملك تقع في نطاق الجهد السياسي - الدبلوماسي - العسكري الامريكي لاعادة ترتيب الاوضاع على الساحة الممتدة من حدود باكستان الشرقية الى الساحل المغربي على المحيط الاطلسي لصالح هيمنة الولايات المتحدة وفي خدمة مصالحها، وهو جهد تشاركها فيه أوروبا الغربية وأطراف محلية أبرزها حكومة باكستان والسعودية ومصر والمغرب .

... أين، تقع زيارة الحسن الثاني للرياض وبغداد من هذا الجهد الامريكي؟

تقول المصادر المغربية العلمية أن السياسة الامريكية قد استقرت على أن أفضل أسلوب للعمل ضد الثورة الايرانية (من الخارج) ليس تنشيط واستثمار الخلاف العراقي الايراني، لان ذلك مخاطرة تتمثل في :

أ - أن وقوف ايران الى جانب المقاومة الفلسطينية يضعف موقف العراق في أي صراع مكشوف مع الثورة الايرانية .

ب - أنه اذا كان الهدف الامريكي هو استيعاب كل من العراق وايران في المخطط الجديد، فان تنمية تناقض قومي بينهما لا يخدم ذلك الهدف .

لذلك فالبديل الامريكي هو اللجوء الى الصراع الايديولوجي ضد الثورة الايرانية، وهو ما يجعل السعودية

هي التحدي الايديولوجي المؤهل لمواجهة الثورة الاسلامية الايرانية . ووفقا لهذا التصور الامريكي - تقول المصادر الوطنية المغربية - ذهب الحسن الثاني الى السعودية لاقتناعها بأن تتصدر جبهة الصراع ضد الثورة الايرانية، وذهب الى بغداد، لاقتناع الحكومة العراقية، بأن تكون "العمق السعودي" في هذه المهمة . ■

القبس

"المغرب على اتصال مباشر باسرائيل" تحت عنوان أجب... يا ملك المغرب، طرحت جريدة "القبس" الكويتية ما يلي :

... "الهمس السري تحول الان الى حديث علني . والاخبار غير الرسمية صارت الان تصريحات رسمية . وكل ما تردد سابقا، نقلا عن مصادر اسرائيلية وأخرى أجنبية، يصدر الان عن مراجع عربية رسمية .

والوقائع خطيرة : المغرب على اتصال مباشر باسرائيل وبرجالها الذين يتولون مناصب رسمية . وهذا الاتصال يتم على أعلى المستويات . والعلاقات المغربية - الاسرائيلية تكاد تكون مشابهة في بعض وجوها للعلاقات بين ايران واسرائيل في عهد الشاه : محمد حسن التهامي، نائب رئيس الوزراء في رئاسة الجمهورية المصرية، هو مصدر عربي رسمي . يقول في كلام واضح وصريح أنه اجتمع مع موشي ديان وزير خارجية العدو في بلاد ملك المغرب . وأن الملك الحسن الثاني هو الذي قدم ديان الى التهامي، ووصل بينهما الحوار، وحضر محادثتهما حتى نهايتها .

... " ولا تستطيع المراجع المغربية الان، أن تعتصم بالصمت . وأمام ملك المغرب الحسن الثاني، أسئلة حارقة لا بد من الاجابة عليها . ■

بالإزمات، ولم تزد المشاكل إلا تعميقا واستفحالا.

انه لا محيد أيضا من الغاء نظام الحزب الواحد الديكتاتوري، وتوفير امكانية التعبير السياسي الحر والديموقراطي، ونهج سياسة اقتصادية جديدة تشرع حاليا في حل مشكلة البطالة بهدف انهاءها، ونهج سياسة اجتماعية عادلة، انسانية وتقدمية، تبدأ أول ما تبدأ به، بتوفير تعليم تونسي عربي ومعتم.

ومن أجل هذا، ترى حركة الوحدة الشعبية ضرورة ملحة في تحقيق شروط أدنى فورية، يتلخص أهمها في اطلاق كافة المعتقلين السياسيين، ومراجعة النظام السياسي الراهن، بدءا بتنظيم انتخابات حرة ونزيهة ووصولا الى معالجة مشكلة رئاسة الدولة بنفسها.

المستويات الاقتصادية منها والاجتماعي والثقافي والتوجيهي... أما على المستوى الخارجي، فانه لا يمكن الحديث بتاتا عن سياسة خارجية تونسية، اذ أن كل المواقف والممارسات تنحصر في اطار تبعية مطلقة للغرب وفرنسا على وجه التحديد.

لا محيد من انهاء التبعية للغرب

أمام هذه الاوضاع، فان حركة الوحدة الشعبية تنطلق لمعالجتها، من أن لا محيد لتونس عن حل مشاكلها ضمن مجموعة المغرب العربي والوطن العربي ككل، وبالتالي انهاء التبعية المطلقة للغرب، اذ أن تجربة عشر سنوات من هذه التبعية لن تأتي الا

الانخفاض العملي للاجور، وبالتالي تدهور القوة الشرائية لاوسع الجماهير الشعبية الى درجة تهديدها في قوتها اليومي.

- نهب الخيرات التونسية، مقابل الزيادة في البطالة خاصة على اثر حل التعاونيات، واستحواذ الرأسماليين على الارض ثم تحويل فئة من الفلاحين الى عمال زراعيين، بينما يكون مصير الاغلبية اما البطالة أو الهجرة الى الخارج.

وهكذا، وفي الوقت الذي كانت تتمتع فيه البلاد، غداة الاستقلال، بشباب حي ونشيط، وبامكانيات حقيقية في التطور والنمو، فانها اليوم تعاني من الازمات والفراغ في كافة

مقابلة مع الاخ أحمد بنصالح - تنمة

بمستقبل المغرب العربي كمجموعة. لكن نحن أبعد ما يكون اليوم عن هذا: فكل نظام يعتبر نفسه اكتشف الحقيقة وانتهج الاتجاه القويم وكل يرى في جيرانه العدا أو الخوف أو الغيرة أو حب الهيمنة.

والواقع أن هذا التفرقع وهذا التطاحن هما وصمتان في جبين كافة النظم الحالية. وصمتان من نتائجهما رجوع التأثيرات الاجنبية وأحيانا الهيمنة وما يتبعها من حضور عسكري لا يرجى منه أي خير ولو بقي في عرض البحار فضلا عن أن يكون متواجدا في الادارة وفي شكل الاستشارة. مسؤولية عظمى ستجعل الشعوب تتصدى شيئا فشيئا وتساعد تصديها لكل هاته الاوضاع.

ورغم كل هذا فنحن سنعتبرها خطوات ايجابية كل الخطوات التي تتخذها النظم الحالية نفسها لتجتمع على الاقل للقضاء معا على أسباب أي تدخل أجنبي منادى به أو مفروض. ذلك يكون على أساس حل كل مواطن الخلاف والتطاحن ومن أجل

الاتفاق على أن تأخذ الحريات الديموقراطية مكانا يسمح لجميع القوى أن تساهم في بناء أوطانها الصغيرة ووطنها الكبير.

أما أساليب الوصول الى مثل هذا الوضع ممكنة الاستنباط متى توفرت العزيمة الصادقة وخاصة الجرأة السياسية التي هي أجل عبارة عن النظرة المستقبلية.

س: مؤتمركم الاخير: هل أبرز خطا جديدا وفي أي اتجاه؟

عقدنا ندوة قومية تحضيرية لمؤتمر نتمنى أن يقع يوما ما. هي ندوة أكدت وأوضحت الخط المعروف لحركتنا والمعبر عنه في بيان الحركة وفي مقترحاتها وخاصة منها المعروفة بمقترح الخمس نقاط الهادفة الى تغيير ديموقراطي في بلادنا.

وهي ندوة أعطت الاهمية لامرين اثنين أيضا هما:

أولا: هيكلية الحركة.

ثانيا: اعداد سياسة بديلة شاملة: لطرق الحكم ومؤسساته، للاختيارات الاقتصادية والاجتماعية للاختيارات الثقافية، للاختيارات الخارجية.

الإختيار الثوري

عنوان المراسلات

ALPHA-CONCEPT
11, RUE DE LA PIE
78730 ROCHEFORT-EN-YVELINES

الاشتراك السنوي

30 ف.ف او ما يعادله

الحساب البريدي

C.C.P. 115150 D - LA SOURCE

COMMISSION PARITAIRE
N° 60800

DISTRIBUTION: N.M.P.P.

IMPRIMERIE:
J'IMPRIME - GARCHES

DIRECTEUR DE PUBLICATION:
MAURICE BLANC

تناقلت المصادر الاجنبية بتركيز واهتمام ، أخبار المعارك الطاحنة التي دارت مؤخرا بالجنوب المغربي : مآت الضحايا - ٢٠٠٠ حسب بعض المصادر - خسارات مادية ضخمة ، وحدات بكاملها تم تشتيتها أو على الاقل تحطيم تنظيمها ...

ماذا يمكن أن يكون شعور المناضل التقدمي ، أو المواطن بشكل عام أمام هذه الانباء ؟ لا يمكنه الا أن يحس تلقائيا بالالام والمرارة ... لكن ، ويتجاوز لهذا الاعتبار الاولي والعاطفي ، تتبادر الى الذهن عدة أسئلة لا بد من طرحها والاجابة عنها : من هم الضحايا ؟ وكيف آلت الامور الى هذا المستوى ؟ وما هو العلاج ؟

الضحايا هم بكل تأكيد من صفوف أبناء الجماهير الشعبية المغربية ، الواقفين على الواجهة في كل المستويات : عسكريا ، اقتصاديا واجتماعيا . انهم هم الذين يتحملون أعباء الازمة الاقتصادية والتضحيات التي أصبحت تمس قوتهم اليومي ، في حين أن حفنة من المستغلين والمنتفعين لا تزيد الا غنا وبدخا .. انهم هم أبناء العمال والفلاحين ، الذين يقدمون ارواحهم خدمة لقضيتنا العادلة ، في الوقت الذي ينعم فيه البورجوازيون والسماصرة برخاء الحياة التي اكتسبوها استغلالا لعرق جبين شعب بأكمله .

أما سر الخسارات العسكرية التي تعاقبت على الخسارات الدبلوماسية والسياسية فيرتبط أصلا بشكل ومضمون الطرح الذي سجت فيه مسألة السيادة الوطنية المغربية في ظل "الاجماع الوطني" ، بقيادة نفس الطبقة السائدة وممثلها السياسي النظام الراهن ، على حساب الطرح الوطني التقدمي المستقل للتحرير الشعبي الحقيقي .

ان تركية خطط نظام مرتبط عضويا بالاستعمار والامبريالية ، والقبول بالتخاذل والمساومات التي كانت ولا تزال تشكل جوهر ممارساته وعمق نهجه الدائم ، ما كان الا ليوءدى للنتائج التي نعيشها اليوم ، والتي تبرز معالمها في الخسارات والاعباء المفروضة على شعبنا ، اقتصاديا ، سياسيا وديبلوماسية ، وكذا عسكريا .

أما العلاج ، أما المخرج ، فيكمن بطبيعة الحال في ازالة أسباب المرض ، أي ضرورة تغليب الطرح الوطني التقدمي الذي يعتمد أولا وأخيرا طاقات الجماهير وامكاناتها الخلاقة ، ويضع الخط الفاصل مع الطبقة السائدة ومساوماتها وموآمراتها على السيادة الوطنية والشعبية على حد سواء .

ان نهج هذا الطريق ، بفسخ الاجماع الوطني المزعوم الذي يشمل الطبقة الاقطاعية الرأسمالية ، ومن ثم توفير الشروط اللازمة لقيام الوحدة بين كل القوى الوطنية الشعبية ، بمعزل عن مستغليها وجلاديتها ، وعلى أساس حد أدنى من الوضوح والممارسة العملية ، يصهرها معمعان النضال المناهض للامبريالية والرجعية .. ان نهج هذا الطريق هو الذي سيعيد لقضيتنا الوطنية صحتها وسلامة طرحها ، وهو الكفيل أيضا ، بالوقوف في وجه كل المساومات والموآمرات التي تحاك ضدها في الخفاء .